نحن اللواتي نشعر بجراحنا:
المنظمات الوطنية والمحلية المعنية بالاستجابة الإنسانية في لبنان

لوز سافيدرا

دراسة قطرية

ALNAP

”شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء“ (**ALNAP**) هي شبكة على نطاق نظام واسع وفريد مخصصة لتحسين الأداء الإنساني من خلال زيادة التعلم والمساءلة.

www.alnap.org

حول المؤلف

لوز سافيدرا هي زميلة باحثة في ALNAP

استشهاد مقترح

لوز سافيدرا، ”نحن اللواتي نشعر بجراحنا[1]: المنظمات الوطنية والمحلية المعنية بالاستجابة الإنسانية في لبنان“. دراسة ALNAP القطرية. لندن: ”شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء“ (ALNAP)/”معهد التنمية فيما وراء البحار“ (ODI)، 2016.

حقوق الطبع والنشر© 2016 محفوظة ”لشبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء“ (ALNAP)/ ”معهد التنمية فيما وراء البحار“ (ODI). هذا العمل مُرخَّص بموجب رخصة المشاع الإبداعي غير التجاري (Creative Commons CC BY-NC 3.0).

التصميم والتنضيد من إعداد أليكس غلين وكلوي سانغينتي

التحرير التطويري من إعداد روو غريفيث؛ تحرير الطباعة من إعداد كريغ ماكنزي

صورة الغلاف الأمامية: ”نحن اللواتي نشعر بجراحنا، جراحنا هي التي ستشفينا“. لوز سافيدرا/ALNAP

صورة الغلاف الختامية: ”الكرامة“. لوز سافيدرا/ALNAP

Irish Aid
Department of Foreign Affairs
An Roinn Gnóthai Eachtracha

جدول المحتويات

حول بحث ALNAP عن المنظمات غير الحكومية الوطنية **4**

1. مقدمة **6**

2. الاستمرارية كأساس للشفاء: المنظمات **8**
2.1. المشاركة بالانفتاح على الجميع 9
2.2. وضع إستراتيجية يعني ضمناً تجاوز الاحتياجات الأساسية 12

3. استيعاب مفهوم التجزؤ: السياق **16**
3.1. الأزمات والعنف والمواجهات المسلحة كمصدر للعمل الجماعي 16
3.2. دولة غير قادرة على تلبية متطلبات مواطنيها 19

4. تحدي العوائق والإلزامات المتوقعة: المشاركة الدولية **25**

5. الختام: تحدي السلطة التي ترتكز على الإلزام والتجزؤ **34**

الحواشي **38**

ملحق 1. قائمة المنظمات التي أجريت معها مقابلات **42**

حول بحث ALNAP عن المنظمات غير الحكومية الوطنية

إحدى أكثر النتائج إثارة للدهشة لتقرير 2015 "وضع منظومة العمل الإنساني" (SOHS) هو أن 4 من كل 5 منظمات من أصل 4,480 منظمة إنسانية هي منظمات غير حكومية وطنية تعمل في بلدها. ولم تقتصر هذه المنظمات على الزيادة من حيث العدد، لكن أيضاً من حيث التأثير. هناك إدراك متزايد بأن المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني يجب أن تترأس الاستجابات الإنسانية المستقبلية لكي تصبح هذه الأخيرة أكثر ملاءمة وفعالية وسرعة.

على الرغم من وجود الكثير من الأبحاث التي تناولت الحاجة إلى زيادة دور المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجالات الاستجابة الإنسانية، فإن الأبحاث والدعوة والتقارير التقييمية يُكلّف بها وتوضّح بشكل مفصل من وجهة نظر الجهات الفاعلة الدولية، وبصفة أساسية المنظمات غير الحكومية الدولية.

يسعى بحث "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) الجديد إلى معالجة هذه الفجوة وعقد مقابلات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لمعرفة المزيد حول ما تقوم به من أعمال في حالات الكوارث والاستجابة للطوارئ، من وجهة نظرهم. ما هي أولوياتهم والتزاماتهم؟ ما هي الدوافع وما الذي يحرك قرارتهم وأنشطتهم؟

سيسعى المشروع إلى سد الفجوة الحالية في فهم ما يبدو عليه العمل الإنساني من حيث شروط المنظمات غير الحكومية الوطنية. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع عدد كبير من المنظمات في القطاع الإنساني - في مجالات الحد من خطر الكوارث (DRR) والنظافة الصحية (WASH)، وحتى سبل العيش ومنظمات الحشد الذاتية للأشخاص المتضررين - في بلدين ذات احتياجات وخبرات متنوعة (كولومبيا ولبنان)، سيُنتِج هذا المشروع دراسة نوعية متعمقة حول الوضع العام للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

www.alnap.org/national-ngos

الشكر والتقدير

شارك الكثير من الأشخاص في هذا البحث؛ ويرغب المؤلف في توجيه شكر خاص للينا المنذر لدعمها الذي لا يقدر بثمن في بيروت كمساعدة شؤون بحوث، كما ل "مجلس للاجئين النرويجي" في لبنان بصفته الجهة المستضيفة في بيروت. فيليبو أورتولاني وفريقه كانوا ودودين ومفيدين بدرجة استثنائية. سهَّل العديد من أعضاء "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) الاتصال بمنظمات لبنانية وسورية وفلسطينية. وكانت مشاركات هالة الخوري (Bioforce) وموريال جينو (استشارية مستقلة) وفيرجيني لوفيفر (مؤسسة "عامل") مفيدة بشكل خاص.

يكِّن المؤلف كل شكر وتقدير للمنظمات والأشخاص المنوطين بإجراء المقابلات الذين كرسوا وقتهم وجهدهم للبحث بكل سخاء. وقد كانت معرفتهم وإسهاماتهم القيمة هي جوهر هذا التقرير وأساسه. وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) التي منحتني الفرصة لاستخدام تكييف رائد وشجاع لل "نظرية المؤسسة" في المجال الإنساني، وأتوجه بشكر خاص لزميلتي أليس أوبرخت لتقديمها النظرية إليّ، وللعديد من التبادلات المثيرة للاهتمام طوال عملية البحث.

1. مقدمة

يعكس هذا البحث نظرة وتصورات ودوافع وخبرات 11 منظمة محلية ووطنية في لبنان، وهي منظمات فاعلة ونشطة في مجال الاستجابة الإنسانية. وهو يستند على الرغبة في سماع ما يقولونه وفق منظورهم.

باستخدام "النظرية المؤسسة" لجمع البيانات وتحليلها، أجرت "شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) مقابلات مكثفة مع المنظمات، دون تطبيق فرضية مسبقة للتأكد أو الدحض و دون اللجوء إلى استبيانات أو افتراضات محددة سلفاً فيما يتعلق بهوية هذه المنظمات وكيفية عملها وما ينبغي عليها تحقيقه. وكان الهدف من هذا البحث طرح سؤال واحد على المشاركين في البحث والاستماع إلى إجاباتهم بانتباه: **ما هي خبراتك ودوافعك وممارساتك ومشاركاتك في مجال الاستجابة الإنسانية في لبنان؟** تم تحليل أكثر من 300 صفحة تحتوي على نصوص المقابلات وترميزها سطراً بسطر، للتعرف على مفاهيم من أجريت معهم المقابلات ونظرتهم والمعاني التي يقصدونها.

"إن فكرة أساسية في هذا البحث هي أن المنظمات التي أُجريت معها مقابلات "تشعر ما بجراحها"... ما يمكنهم من التوسط بين الجهات الفاعلة الدولية والمجتمعات المتضررة".

لا يدعي هذا التقرير أنه يمثل التنوع العريض للمجتمع المدني اللبناني. بل يتعمق في فهم كيفية قيام هذه المنظمات بالابتكار وتنفيذ الإجراءات وعمليات دعم الأفراد والسكان المتضررين من الصراعات وعدم المساواة والإقصاء والتمييز والتهجير والعنف في لبنان، وهو ما يوضح الأنماط والاتجاهات الشائعة التي لها صدى بين المنظمات التي تمت مقابلتها. المقابلات السياقية وتحديد ملامح البلد الإضافية مع هيئات التنسيق الوطنية ومراكز التفكير المحلية أعطت بعداً إضافياً للبحث.

كان من بين المنظمات التي أُجريت معها المقابلات، منظمات كبيرة تأسست أثناء الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) ؛ بينما بعضها أكثر حداثة، ومؤلفة من متطوعين ونشطاء لبنانيين وسوريين منظمين ذاتياً، برزت نتيجة الانتفاضة السورية والصراعات كما وصول ما يقدر بنحو 1.5 مليون لاجئ سوري، فضلاً عن العديد من المنظمات النسائية التي تأسست في بداية الألفية الجديدة[2].

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام، وفقاً للمواضيع والعمليات الرئيسية الناشئة عن تحليل المقابلات. وقد كانت هذه المواضيع هي الأكثر طرحاً ومناقشة في كثير من الأحيان مع التركيز عليها بكثافة كبيرة من جانب المنظمات التي أُجريت المقابلات معها. إن التركيز على ما يقوله المشاركون عن أنفسهم يساعدنا على تجاوز الوصف البسيط للوصول إلى تحليل أعمق للعناصر الكامنة في صميم نشاطهم الجماعي وعملهم التنظيمي.

الموضوع الأول المطروح في القسم 2 يتعلق بهوية المنظمات ودوافعها وممارساتها، من خلال النظر عبر الأنماط الناشئة بشأن كيفية فهمهم للعمل الجماعي وكيفية تشكيلهم لهوية منظماتهم وأدوارها. وهو يعتمد على فكرة أساسية مفادها أن المنظمات التي أُجريت مقابلات معها "تشعر بجراحها"[3]. تمكنهم هذه المعرفة في كثير من الأحيان من التوسط بين الجهات الفاعلة الدولية والمجتمعات المتضررة - "يأتي الأشخاص أحياناً ويسألون عن كيفية التعامل مع هذا الأمر".[4] إن موقفهم وفهمهم للسياق اللبناني وما الذي يعنيه العمل الإنساني بالنسبة لهم، يُخَوِّل بروز عمل جماعي مخصص لعلاج الجراح.

يتناول القسم 3 تأثير السياق اللبناني على عمل المنظمات، والعوامل الأخرى التي تساعد في تشكيل عملهم. يُعرَّف التجزؤ كسمة أساسية لهذا السياق. يتم هنا استكشاف موضعين آخرين: تعقيدات الأزمة المتكررة، بما في ذلك العنف بجميع أشكاله، بدءاً من المواجهات المسلحة وصولاً إلى الممارسات التمييزية والضارة بحق فئات اجتماعية معينة؛ وعلاقة المنظمات التي تتخللها نزاعات مع الدولة ما والتي تحددها الطبيعة الطائفية للأنظمة الاجتماعية والسياسية اللبنانية. تدور المناقشة العامة عن كيف شكّل العنف والطائفية وأثَّرا على الخبرات والدلالات التي يمنحها من أُجريت معهم المقابلات للعمل مع الجماعات المتضررة.

يتضمن القسم 4 تحليلاً للتصورات المتعلقة بالاستجابة الإنسانية، لا سيما دور النظام الدولي للعمل الإنساني في لبنان. وهو يتناول على وجه التحديد الجوانب التاريخية للمشاركة الدولية في لبنان وآثار الانتفاضة السورية والأزمة الواقعة في البلد.

كثيراً ما أعرب من أُجريت معهم المقابلات عن إحباطهم من القوى التي أدت إلى التجزؤ في السياق اللبناني، علاوة على الإلزامات المتوقعة من جانب الدولة والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء. المنظمات المحلية والوطنية تتحدى هذه السلطات، لكي تتمكن من أن تلعب دور قوة فاعلة ومستقلة ولكي تقاوم عوامل التجزؤ وفرض السلطة. انطلاقاً من موضع معرفتها وفهمها لما تواجهه من مصاعب وجراح، هي تنخرط في التعويض والعمل الجماعي، وتذهب إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الأساسية لتشمل الأهداف الاجتماعية التحولية. تُعرّف المنظمات أنفسها بمعارضتها المشتركة للتجزؤ والإلزامات التي تتخلل الاستجابة الإنسانية، كما بشغفها المشترك بالمساهمة في المعاملة الكريمة للسكان المتضررين من الأزمة.

ما الذي تريد قوله؟ "الوقاية، الحماية، الاستجابة".

الصورة: لوز سافيدرا/"شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)

2. الاستمرارية كأساس للشفاء: المنظمات

حسب ما قالته المنظمات التي أُجريت معها مقابلات، فإن العمل الجماعي في لبنان هو مهمة تتطلب مستويات عالية من الالتزام والقدرة على التعامل مع الإحباط الذي ينشأ من سياق يتسم بالتجزؤ والعنف القسري والإلزام. سرديات المنظمات المحلية والوطنية تستدعي فهم الأنماط السياقية في لبنان. وهذه الأنماط مستمدة من التجارب التاريخية في لبنان، لا سيما من الطريقة التي شكل بها التجزؤ والعنف العمل الجماعي داخل البلد. تستخدم المنظمات معرفتها بالسياق لتتمكن من لعب دور جهات فاعلة لديها القدرة على الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي يتسم بها العمل الجماعي للمجتمعات المتضررة. وبصفة خاصة (بالنظر إلى نطاق هذا التقرير)، تستخدم المنظمات هذه المعرفة لتوفير شرعية قوية لأعمالها في وضع التصورات للإستجابة الإنسانية وتنفيذها.

"العمل الجماعي في لبنان هو مهمة تتطلب مستويات عالية من الالتزام والقدرة على التعامل مع الإحباط الذي ينشأ من سياق يتسم بالتجزؤ والعنف القسري والإلزام".

من ضمن العناصر السياقية لهذه المعرفة السياقية هو الفهم العميق لمفهوم "القدرة على التحمل". لقد عانى الشعب من العنف في شكل المواجهات المسلحة والعنف الأبوي وديناميات التمييز والطائفية. وهذه القدرة على التحمل ليست بالأمر السلبي؛ فهي أساس الشفاء والتعافي، كما أن فكرة القدرة على التحمل بغرض التعافي هي العامل المؤثر الأساسي على هوية المنظمات ومبدأ العمل مع المجتمعات المتضررة. كما تساعدنا على فهم المنظمات التي تمت مقابلتها من حيث طريقة مشاركتها واستراتيجياتها وتناول اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات.

ويرتبط مفهوم القدرة على التحمل بشكل وثيق مع أفكار "المقاومة"، وهو مصطلح ذو أبعاد سياسية في لبنان والشرق الأوسط. مقاومة التجزؤ تَنْفُذ إلى العمل الجماعي الاجتماعي. نتجت مقاومة التجزؤ هذه بسبب الطائفية، وأيضاً بسبب السلطات الإقليمية والدولية والهياكل الأبوية والتمييز الطبقي والتمييز بين الجنسين. كل هذه الأمور، بصفتها قوى تجزؤ، يمكن أن تؤدي إلى تحفيز العمل الجماعي للتحمل والتعافي.

ينبثق العمل الجماعي، على حد قول المنظمات التي أُجريت معها مقابلات، من المشاركة ضد قوى التجزؤ التي تحدث في الأنظمة السياسية والاجتماعية داخل البلد.

> "من وجهة نظرنا، المساواة بين الجميع هي الأساس. [يكمن] الهدف الرئيسي في كيف يمكننا تطوير البشرية كشيء ننتمي إليه جميعاً [...] دون أخذ الانقسامات الدينية والسياسية والجغرافية بعين الإعتبار. نحن لم نختر عائلاتنا ولا جنسياتنا ولاأدياننا، نحن نرث ذلك فحسب. ما نستطيع أن نفعله معاً موجود في كل فرد منا. إن هدفنا الرئيسي [هو العمل] معاً، لكن كأشخاص متساويين مع بعضنا البعض."[5]

تأتي هوية المنظمات من رد الفعل تجاه عدم المساواة والأحكام المسبقة وديناميات الطائفية والانقسام، بدءًا من المعارضة إلى التجزؤ والإلزامات المتوقعة. ظهرت بشكل حاد سلسلة من المعارضات أثناء المقابلات. النظام اللبناني يُعرَّف كنظام الطائفي. ويُعرِّف العمل الجماعي نفسه بأنه غير طائفي. تُعرَّف عناصر المجتمع اللبناني الطاغية بكونها محافظة وعنصرية ومصدرة للأحكام وطبقية ولا تتقبل الاختلاف. يُعرِّف العمل الجماعي نفسه بكونه

منفتحاً على الجميع ويحتضن التنوع ويبحث بنشاط للتواصل مع الجميع، ويتحدى الهيمنة الطائفية وسيطرة أحد الجنسين كما السيطرة الطبقية في مستويات التمثيل للأنظمة السياسية والاجتماعية اللبنانية.

"تأسست المنظمة في عام 2005. وهي منظمة نسوية وعلمانية، ونحن نقول علمانية نظراً لأنها موجودة في لبنان، ولبنان، كما هو معروف، دولة متعددة الطوائف، لذا نحن منظمة متنوعة تقدم الدعم للنساء اللاتي تقعن ضحية للعنف من جنسيات مختلفة وطوائف دينية متنوعة [...] وعلمانية تعني أننا لا نريد تَدَخُّل أي طائفة دينية أو تشريع ديني في قضايانا وحياتنا كمواطنين وينبغي أن تتم معاملتنا على قدم المساواة كأفراد يعيشون في لبنان دون التعرض لأي تمييز بحقنا. لا سيما أن النساء اللاتي تخضعن للقوانين الدينية الأبوية يجب أيضاً، من جهتنا، عدم التمييز ضدهن، ومساواتهن ببعضهن البعض. لأنني إذا كنت أنتمي إلى طائفة دينية كوني امرأة، وأنتِ تنتمين إلى طائفة دينية أخرى، فنحن لا نتمتع إذن بأي مساواة في الحقوق كنساء."[6]

وهكذا يصبح العمل الجماعي أداة تتعدى رد الفعل تجاه التجزؤ لتشمل رؤية تحولية بشأن كيف يجب على المجتمع وضع إطار للعلاقات بين المواطنين.

"نحن مثال لإحدى المنظمات، منظمة مُكونَة من أشخاص عاديين، تجمع شباب سوريين من جميع الخلفيات ومن كل المناطق. فيوجد معنا مسيحيون ومسلمون وسنيون وعلويون وأكراد [...]. بطريقة أخرى، نحن نحاول بطريقة غير مباشرة القول بأن هناك بديل. ويمكننا أن نشكل مكاناً نجتمع فيه ويستطيع الجميع المشاركة فيه."[7]

2.1 المشاركة عبر الانفتاح على الجميع

"فهم جراحنا لشفاءها بأنفسنا" هو جهد لا يستثني أحد. المشاركة واتخاذ القرارات للمنظمات التي أُجريت مقابلات معها مُصممة بعانية حول أفكار عدم إستثناء أحد والانفتاح على الجميع كعنصر رئيسي مميز للعمل الجماعي المحلي/الوطني القادر على صنع أماكن آمنة يُعَّبر فيها عن التنوع. ويعد الانفتاح على الجميع شكلاً من أشكال القدرة على التحمل، وهو في حد ذاته يسمح بالتعافي من الأضرار الناجمة عن القوى المسببة للخلاف والشقاق.

"الشيء المشترك بيننا جميعاً هو أن لدينا نفس القيم، ونحن نؤمن بنفس الأشياء ونكره التمييز والعنصرية، كما أننا منفتحون على جميع الثقافات، على كل [...] نحن نؤمن بالتنوع."[8]

ويستلزم ذلك أيضاً المرونة وقبول عمليات التعلم والأخطاء، علاوة على "التعلم المتبادل والاحترام"[9] والقابلية للتكيف و"معاملة الجميع بالاحترام الذي يستحقونه"[10] وفهم أن الأشخاص المتضررين لديهم دوراً فاعلاً وقدرة على اتخاذ قراراتهم الخاصة. العمل الجماعي في المنظمة يسهل إتخاذ الخيارات والإجراءات بدلاً من فرضها.

"ليس لديك الحق لاتخاذ القرار نيابة عنها. لذلك لا أعتقد أن لدينا الخيار بالفعل، نعم باستثناء تقديم التوجيه وإظهار الأخطار والتهديدات والخيارات، ويُترك لها الأمر لتتعامل معه."[11]

يسمح الانفتاح على الآخرين بالتعاون الذي يُنشئ نظم إحالة لتغطية المناطق التي تتجاوز خبرة منظمة واحدة؛ وتُعرَّف الشَرَاكات بكونها إيجابية إذا كانت تنطوي على حيّزاً يتيح النقاش ومساحة للاستمتاع والمساهمات المشتركة التي ينظر إليها على أنها غير مفروضة (انظر القسم الرابع). غالباً ما يشار للاستماع والمناقشة كمصدر للتركيز التنظيمي على أنهما عامل أساسي، ليس فقط لأعضاء المنظمة ولكن أيضاً للمجتمعات المتضررة، مما يعزز شعورهم بأن لديهم دوراً فاعلاً.

"[الاستماع] هو أمر مهم للغاية، ونحن نمتلك برنامجاً يسمى إعادة التأهيل المجتمعي، حيث يوجد لدينا أشخاص يذهبون إلى مجتمعات مختلفة. إنهم جزء من البرنامج الاجتماعي. فهم يتوجهون إلى المجتمعات المختلفة فيعلمون ما هي الاحتياجات من الناس أنفسهم. كما يتحدثون إلى الناس ويفهون إلى ماذا تحتاجون أيضاً؟ هل هذا الشخص مندمج؟ ما الذي يحدث هنا؟ ثم تدرك [...] بالتحدث إلى الأشخاص، ما الذي كانوا يحاولون إخبارك إياه. هذه هي طريقتنا الرئيسية التي نتعرف بها على الاحتياجات من الألف إلى الياء، بالذهاب إلى تلك الأماكن والوصول إلى أبعد الحدود".[12]

إن الدعوة التي تقوم بها كما التعريف بنفسها كمنظمات شاملة، والاستماع إلى الآخرين لا يحول دون انتقاد المنظمات والفرق الأخرى فيما يتعلق بمختلف أشكال المشاركة والوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

"عادةً في لبنان هم [...] لا يؤمنون بمشاركة الرجال. فهم ينظرون للرجال كأعداء. نحن نؤمن بأن الرجال هم شركاؤنا؛ لا يمكننا العمل بمفردنا. تعمل معظم المنظمات على تمكين النساء ويتناسون الرجال [...] في بعض الأحيان يكون كل ما يريده الرجال الذين يزورون المركز هو شخص يستمع لهم وإذا كانت هناك مساحة يمكنهم فيها البكاء ولا يتم الحكم عليهم جراء هذا البكاء. في ثقافتنا، غير مسموح للرجال بالبكاء. فهذا ضد مفهوم الرجولة أو أيًا كان المسمى لها. لذا فإن المجتمع يضع ضغطاً على الرجال [...] وهناك الكثير من المنظمات التي خاضت حرباً ضدهم في هذا الشأن. عندما بدأنا برامجنا بشأن إشراك الرجال، عارضت ذلك. هناك شيء آخر نؤمن به وهو إشراك الزعماء الدينيين في إنهاء العنف [...] يا إلهي ماذا حدث منذ عامين! كل المنظمات: "لا، لا يمكنك إشراك الزعماء الدينيين، فهم يكرهوننا، لا، المجتمع الديني مختلف عن الزعماء الدينيين، لا يمكننا إشراكهم في برامجنا"".[13]

ترتبط المعارضة - أو في بعض الحالات الدعم الانتقائي - من المجتمع بالتجزؤ والقوى المسببة للخلاف والشقاق داخل المجتمع مثل الأفكار الطبقية والأبوية التي تؤثر على السلوك. على سبيل المثال، تحصل بعض المنظمات العاملة في مجال العنف ضد المرأة على الدعم من المجتمع اللبناني عند العمل على القضايا التي تتناول العنف داخل الأسرة، لكنها تواجه المعارضة عند العمل مع النساء المهاجرات من جنسيات أخرى أو عند العمل على قضايا تتناول التوجه الجنسي لعملائها. ومرة أخرى، تظهر الديناميات الإقصائية داخل المجتمع اللبناني: من المقبول العمل مع امرأة لبنانية لكن ليس مع الأجنبيات - سواء كنَّ لاجئات أو مهاجرات.

وفي النهاية، كان للانفتاح على الجميع كشكل من أشكال القدرة على التحمل للسماح بالتعافي من القوى المسببة للخلاف والشقاق والتجزؤ، صدى خاص من حيث إشراك الشباب في العمل الجماعي. وتُستهدف مجموعات الشباب، سواء المجموعات المستبعدة أو تلك النشطة، في وحدة جماعية بهدف القضاء على التمييز. لاحظت عدة منظمات أن الشباب في لبنان، سواء كانوا لبنانيين أو فلسطينيي أو سوريي الأصل، غالباً ما يتكاتفون في العمل الجماعي للقضاء على التجزؤ.

> "على صعيد المشاركة فأنا أيضًا أستطيع، إننا نلاحظ أن عدد اللبنانيين، لا سيما الشباب، أكثر انخراطاً في إجراءات الدعوة التي نقوم بها. ونحن نقترب منهم، قبل كل شيء. هم إذن يحصلون على أكثر بكثير من المعرفة حول حالة الفلسطينيين ويشعرون بالحافز للمشاركة في اللجان المختلفة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للحق في العمل، لدينا لجان شبابية مختلطة مكونة من لبنانيين وفلسطينيين بصفة أساسية".[14]

تكون مشاركة الشباب ملحوظة بدرجة كبيرة في الحملات وجمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[15]

> "أعتقد في البداية أن موقع التواصل الاجتماعي Facebook قد لعب دوراً كبيراً في ذلك. وقد كان أول نشاط قمنا به في أول شتاء على نطاق كبير هو حدث على Facebook لجمع بعض البطاطين. لقد أردنا جمع 200 بطانية وكانت النتيجة أننا استطعنا جمع 3,000 بطانية، أعتقد أن [...] Facebook قد سبب الكثير من الضرر للقضية السورية لكنه أيضاً قام ببعض العمل الجيد. لقد قدم لنا طريقة تواصل، ففي العام الماضي، أطلقنا الحملة قبل الشتاء تحت شعار "نحتاج دعمكم لجمع المال لفصل الشتاء لمساعدة العائلات والأسر في البقاع"، وحتى بداية العام، كنا قد استطعنا جمع 2,000 يورو فقط. وعندما هبت العاصفة في 2 أو 4 يناير، التقط أحد أفراد طاقم العمل صورة للعشرات المحاطين بالثلوج. وقمنا بنشرها على Facebook قائلين "هذا هو الوضع الحالي، كل مساهمة مهمة. يمكن لأربعة دولارات شراء كومة من الحطب لمدة أسبوع. وفي الأيام العشرة التالية، استطعنا جمع 135,000 دولار أمريكي".[16]

2.2 وضع استراتيجية يعني ضمناً تجاوز الاحتياجات الأساسية

فيما يتعلق بالاستراتيجيات، تحاول المنظمات الوطنية والمحلية العاملة في لبنان استخدام منهج شامل، في محاولة منها مرة أخرى للتعافي من التجزؤ. ومن منظور من أُجريت معهم المقابلات، فإن ذلك يشمل الوعي بالجوانب البيئية للمساعدات - وتجاوز الاحتياجات الأساسية لتشمل عناصر الدعوة التي تستهدف قوانين التمييز أو القضايا التنموية "للتغلب على التعريف الضيق المحدود للطوارئ، فضلاً عن ضرورة العمل الإنمائي [...] لتجنب تحول مشكلات معينة إلى حالات طارئة لاحقاً في المستقبل".[17] صفة المنهج الشامل التي تمت مُلاحظتها كما التعليق عليها كثيراً، تتعلق بإعطاء أهمية أساسية للانخراط مع المجتمعات وإشراكها في العمل: العمل الذي يتجاوز تلبية الاحتياجات الرئيسية ليشمل كيفية التواصل بالمجتمعات. وكما قال أحد من أُجريت معهم المقابلات، فإن ذلك يعني الذهاب "من مجتمع إلى المجتمع".[18]

> "يقع على عاتقك نوع ما من الواجبات للقيام به [التواجد في الميدان/بصحبة العائلات]. لقد بدأت شيئاً ما ولا يمكنك تركه في وسط الأمر أو عند شعورك بالتعب، ليس لديك أي خيار آخر. نعم، هكذا هم المتطوعين [مُجري المقابلة: ما هو الدافع وراء ذلك؟ يبدو على من تُجرى معه المقابلة الاندهاش.] دافع؟ الناس! لقد اعتادوا علينا الآن، لأننا نتواجد معهم على أرض الواقع. وبخلاف غيرنا من المنظمات، نحن نتوجه إلى العائلات ونسألهم عن احتياجاتهم، ونقوم بإعداد الإحصائيات دون مساعدة الشاويش.[19] هذه الطريقة أكثر انخراطاً مع الأشخاص فنحن نذهب إلى الخيام ونجلس بداخلها، كما يساعدنا أيضاً مركز المجتمع في القيام بهذا التواصل مع العائلات لتواجده داخل المخيم. وأثناء العاصفة كنا موجودين هنا وبقينا لمدة خمسة أيام طوال فترة العاصفة الأولى، ثم العاصفة الثانية التي استمرت ستة أيام. وأيضاً عندما شب حريق، حيث أننا مسؤولون عن المخيم، واحترق المخيم تماماً. لذا بقينا لمدة خمسة أو ستة أيام هناك."[20]

الاستماع والمرونة والقدرة على التكيف والاستجابة للاحتياجات المفصح عنها هي جوهر منهج الدمج، حيث أن العمل الجماعي هو جزء مما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات، بخلاف

ما هو عليه الواقع الذي شكله التجزؤ. وتشكل المنظمات جزءاً من المجتمع بدرجة كبيرة.

"لذا نحن نجري دوماً هذه المناقشات، هل نتوقف عن أعمال الإغاثة أم لا؟ حيث أننا نشعر أحياناً بأن هناك الكثير منها وأنها تجلب الكثير من الأعباء وكل ما يصعب علينا التعامل معه. فإذا كنّا منظمة دولية، سيكون ذلك من أسهل القرارات التي نتخذها. لقد اكتفينا، لقد توقفنا عن ذلك ونقول بأننا لم نعد نوزع أي طعام. لكن بالنسبة لنا كمنظمة سورية متواجدة هنا في هذا المجتمع وإعلاننا ذلك، أي أننا معنيون بالاستجابة لحاجة المجتمع، لا يمكننا القيام بذلك لأننا لا نستطيع، فإذا جاء إلينا أحد الآباء يطلب منا طعاماً لطفله الجائع، لا نستطيع أن نقول له ببساطة "لا، لا يمكننا تقديم الطعام إليك، لكن يجب عليك إرسال ابنك للمدرسة". كوننا سوريين، لا يمكننا القيام بذلك. ربما، لست أدري، منظمة دولية يمكن أن تقول ذلك، حيث يأتي مدير برنامج من مكان ما في العالم لمدة ستة أشهر ويخبرنا بكل بساطة بأنه لا يوجد طعام هنا، عذراً. لكن بالنسبة لنا، فلأننا نرغب في التواجد هنا مع المجتمع، نريد بناء شيء للمستقبل، فليس من السهل اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات، أي التي يمكن أن تؤثر سلبياً على كل جهود أخرى نقوم بها".[21]

لتحقيق هذا الهدف، غالباً ما ناشد من تُجرى معهم المقابلات للحاجة إلى العمل على بناء قدرات الأشخاص المتضررين، وتطوير أدوات، بصورة مشتركة غالباً، للإدارة الذاتية مع تركيز واضح على تجنب و/أو التغلب على التبعية.

"نحن نأخذ ناجيات من العنف - نساء وأطفالهن أو فتيات - لفترة مؤقتة ونعمل معهن حتى يستعدن الشعور بالأمان والاستقرار والقدرة على التفكير بوضوح وبراحة بال، بحيث يمكنهن التفكير حول الخطوات المستقبلية التي يحتجن إلى القيام بها في حياتهن.

تعرضت إحدى النساء التي استضفناها هي وأطفالها الثلاثة، لعدد من الصدمات طوال رحلتها من سوريا إلى لبنان [...] حيث أُجبرت على التشرد عدة مرات ووقعت ضحية للتحرش الجنسي كما تعرضت للتعذيب على أيدي الفصائل المتنازعة المختلفة في سوريا. وبعد كل ذلك، استطاعت الوصول إلى لبنان. وأثناء تواجدها في لبنان، فقدت دعم عائلتها وتركها زوجها، لأن من تتعرض للتحرش الجنسي أو الاغتصاب تصبح منبوذة ومُلامة على ما حدث، كما يقال لهنّ أنهنّ السبب لما حدث لهنّ. أصبحت منبوذة من بيئتها مجتمعها [...] لقد تعرضت للعنف مجدداً من عائلتها وزوجها، وهو الأمر الذي دفعها لطلب الحماية. لقد كانت في [مأوى للاجئين] لمدة خمسة أشهر تقريباً. وخلال هذه الفترة، كان يتابعها فريق متخصص، وشاركت في عدد من الأنشطة التي عُرضت عليها وعلى أطفالها. وقد ساعدها ذلك على تصبح أكثر استقلالية وأكثر قدرة بوجه عام، لتتمكن من تحديد نقاط ضعفها وقوتها."[22]

هناك حاجة للعمل حسب الوتيرة والتوقيتات المختلفة اللازمة لتحقيق الأهداف المتنوعة للتدخل، مع الاعتراف بالقيود التي تحكم العمل في حالات الطوارئ خلال المهمة المعقدة المتمثلة في تحدي التصورات وقوى الخلاف والشتات المتأصلة في المجتمع اللبناني.

> "أنت تتعلم هذه اللعبة بشأن كيف يعمل الوعي والمقاومة معاً وتتعلم كيف تسير الأمور وتصبح أكثر قدرة على التعامل مع ذلك. أنت، أنت تفهم ذلك. تستمع أكثر. أعتقد أنه في النهاية، سيفهم شخص ما المغزى."[23]

تم تسليط الضوء على حدود عمل الطوارئ عندما شددت أغلبية المنظمات على أهمية الربط بين تقديم الخدمات ورسائل الدعوة والحملات الخاصة لتحدي الوضع الراهن والتجزؤ وقوى الخلاف والشتات.

> "لكننا نعتقد، داخل سياق وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومع عدم توفر إمكانية للفلسطينيين للوصول إلى أيّ من حقوق الإنسان، أن التنمية ما هي إلا هراء. فمهما كان ما تقدمه، سيكون الإنجاز محدوداً. وفيما يخص التنمية، فهي تتعلق أكثر بالتنمية الشخصية وليس بالتنمية المجتمعية. يمكنك إجراء بعض التغييرات في مستوى الممارسة وعلى مستوى السلوك. لكن ليس من السهل كسر نظام العزلة ونظام التمييز بالكامل من حولك، إذا لم تكسر قوانين التمييز ضد الفلسطينيين. وهو ما يفتح باب التنمية. وإلا سيكون هناك ممارسات تمييز ضد الجميع، وهو ما يحدث حالياً بالفعل. ولذلك، فقد بدأنا الدعوة لذلك. لقد ربطنا الدعوة".[24]

من المثير للاهتمام ملاحظة بعض أوجه التشابه بين المنظمات التي تعمل منذ سنوات مع اللاجئين الفلسطينيين وتلك التي تعمل مع اللاجئين السوريين منذ الانتفاضة والنزاع المسلحة. هناك لحظة محورية للجميع هي إدراك أن الأزمة والعنف قد تطورا إلى أزمة طويلة الأمد ذات طبيعة ممتدة. وكثيراً ما يغير هذا الوعي التركيز على العمل الجماعي. في الاقتباس أدناه، في إشارة إلى الأزمة السورية، يبدو أنه قد أدى إلى إعادة توجيه الأنشطة والتركيز التنظيمي كوسائل لتجاوز مرحلة الاستجابة للاحتياجات الأساسية لتشمل الدعوة إلى الحلول السياسية والأهداف متوسطة/طويلة الأجل.

”في ذلك الوقت، كان واضحاً بالنسبة لنا أنها ستكون أزمة طويلة الأمد، لذا كنا نسأل أنفسنا هل سنكون نحن فقط من يتفاعلون مع كل موجة جديدة من الوافدين إلى لبنان، أي اللاجئين الجدد؟ أو ينبغي علينا أخذ المبادرة بأنفسنا، والقيام بشيء. حتى وإن كان من الصعب للغاية إقناع أنفسنا بالرفض، فإن اللاجئين ما زالوا يأتون وسيبقون هنا لبعض الوقت. بالنسبة لنا، كل واحد منا كان مشتركاً في الانتفاضة السورية، وجميعنا اعتقدنا أن الوضع سيستمر لعدة أشهر فقط ومن ثم سنعود إلى سوريا وسنحتفل ببلد جديد حيث الحرية والكرامة التي كنا نحلم بهما. لذا كان من الصعب الاعتراف أمام أنفسنا بأن هذه القضية لن تنتهي الآن“.[25]

يعد التركيز حصراً على المساعدات المادية والاحتياجات الأساسية شكلاً من أشكال الفخاخ التي تتيح استمرار التمييز وأشكال أخرى من السيطرة السياسية والاجتماعية التي تسبب الإنقسامات.

ما الذي تريد قوله؟ ”منّا، لإلنا. عاملوا الجميع بالإحترام اللي بيستاهلوا.“

الصورة: لوز سافيدرا / ”شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء“ (ALNAP)

3. استيعاب مفهوم التجزؤ: السياق

يتطلب استيعاب التجزؤ فهم السياق اللبناني، ويعد هذا الاستيعاب، بما في ذلك المنظور التاريخي، أمراً رئيسياً لسرديات المنظمات التي أجريت معها المقابلات. وبصفة خاصة، تعود جذور التجزؤ إلى فترة الأربعينيات وتأسيس البلد والتأثيرات الإقليمية والدولية. الكيفية التي يعكس بها تجزؤ لبنان ديناميات الانقسام والتنازع في الشرق الأوسط أمرٌ جليٌّ في سرديات من أُجريت معهم المقابلات.

> "المشكلة الرئيسية في منطقتنا هي القضية الفلسطينية. لا يمكن أن نتحدث عن الاستقرار إذا لم يكن هناك حل عادل للفلسطينيين [...] يجب أن تعلم أن لبنان بمثابة مرآة ومختبر لكل ما يحدث في المنطقة. كل مشكلات المنطقة توجد هنا في لبنان. كلها هنا بالفعل. لذلك، فإن وضعنا معقد للغاية."[26]

يتطلب فهم سياق التجزؤ اللبناني التركيز على مدى تعقيده وعلى ممارسة العنف منذ تأسيس البلد كما على الطبيعة الطائفية للنظام السياسي. يسلط المؤرخ اللبناني فواز طرابلسي الضوء على بعض من العناصر الأساسية والتي ورد جزء منها في المقابلات:

> "هناك سمتان أساسيتان لهما تأثير كبير على تشكيل لبنان الحديث: عدد سكانه المسيحيين الكبير من جانب، وتعرض البلد للثقافة الغربية من جانب آخر. التأثير المشترك يُفسِّر إلى حد كبير المواضيع الرئيسية التي يتمحور حولها التاريخ المعاصر للبنان: (1) النظام السياسي القائم على إضفاء الصبغة المؤسسية على الطوائف الدينية ("الطائفية")؛ و (2) نظام اقتصادي ليبرالي منفتح قائم على قطاع الخدمات؛ و (3) علاقة إشكالية مع وضع المنطقة."[27]

يتناول القسم الفرعي التالي هذه العوامل من أجل فهم أفضل لأصل العمل الجماعي وطبيعته من قبل المنظمات الوطنية والمحلية.

3.1 الأزمات والعنف والمواجهات المسلحة كمصدر للعمل الجماعي

> "في السابق كان لديَّ رؤية ضبابية حول الحرب الأهلية اللبنانية، جوهرها أنها الحرب نشبت بين الرجعيين والتقدميين وبدأها الاستعمار. لكنني أدركت الآن أن الأمر أعمق من ذلك بكثير. تبدو المشكلة اللبنانية كما لو كانت غطاءً كبيراً من الخيوط المتشابكة الملونة، والتي يمثل الفصل بينها أمراً مستحيلاً. وكلما تابعت أحد هذه الخيوط، أجد الانقسام الطائفي المتكامل الذي يميز لبنان عن باقي البلدان العربية."[28]

يوضح هذا الاقتباس للكاتب المصري صنع الله إبراهيم مدى التعقيد الشديد للسياق اللبناني، لا سيما تراث الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990). انه أمرٌ يتجاوز نطاق هذا البحث تحليل صراعات العنف الكثيرة والمتعددة التي تضرب أنحاء لبنان، وغيرها من أشكال ممارسة العنف التي عانى منها السكان منذ تأسيس البلد في فترة الأربعينات. إضافة إلى ذلك، فإن المقابلات تعاني من الإشارة إلى أزمات عنف معينة والتي ذُكرت كمحفزات للعمل الجماعي، بدءاً من الإشارة العامة إلى الحرب الأهلية اللبنانية [29] وحتى أحداث معينة أثناء الحرب مثل مذبحة عين الرمانة شمال بيروت (1975) ومذبحة مخيم اللاجئين الفلسطينيين تل الزعتر (1976، والتي أدت إلى التدخل السوري لأول مرة) والغزو والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان (1982-2002)، وحرب تموز بين إسرائيل وحزب الله (2006) والمواجهة والصراع المسلح في مخيم اللاجئين الفلسطينيين نهر البارد بالقرب من طرابلس (2007) والانتفاضة السورية والصراع المسلح (2011 وحتى اليوم) وتأثيره على الأراضي اللبنانية مع وقوع حوادث محددة وصل فيها العنف إلى ذروته في مناطق مثل عرسال، البقاع وعكار.[30]

في لبنان، نظراً للتسوية السياسية التي أدت إلى نشوء الدولة في فترة الأربعينات، وعدد المجموعات المختلفة الناتجة عن ذلك، يبدو أنه يتم تجنب احتمال حدوث انفجار عبر غض النظر عن بعض المجموعات أو حتى عن جميع المدنيين على أساس "ليس بالضرورة دوري، لكن متكرر"[31]: هناك وعي بأن الأمور يمكن أن تتحول إلى أعمال عنف، وهناك تجربة للتدخل في الأزمة. تقر الكثير من المنظمات أن ما حفز العمل الجماعي هو أزمة العنف، ووجود رغبة في عدم "غض النظر" أو تجاهل احتياجات مجتمعات المتضررة معينة:

> "لقد أسستُ المنظمة بعد العدوان الإسرائيلي الأول في جنوب لبنان [1978]. قبل ذلك كنت أعمل أثناء حصار نبعة في تل الزعتر".[32]

> "بدأنا منذ 30 عاماً، أي في عام 1985، خلال الحرب الأهلية. وأثناء تلك الحرب، كانت كل المجموعات تقاتل بعضها البعض. لذا كان هناك مسلمون ومسيحيون وسنة وشيعة ضمن المجموعات المسيحية، الجميع يقاتلون بعضهم، السوريون والفلسطينيون والإسرائيليون. إن وجودنا نبع من ظروف على أرض الواقع وهذه هي طريقتنا التي نعمل بها دوماً. لقد بدأ الأمر بظروف على أرض الواقع إذ كان هناك مجموعة من الأصدقاء بعض منهم يجد نفسه من دون أرجل من يوم لآخر، أو يفقدون أيديهم. وأصبحوا إذن معاقين بسبب تلك الحرب، بسبب الألغام. لذلك فقد تكاتفوا مع بعضهم وبدأوا في العمل معاً، وقد أطلقوا على عملهم اسم "العراب" أو système de parrainage "نظام الكفالة". لذا فهم يعطون النصيحة لبعضهم البعض [...]. ثم نمت هذه المجموعة بوتيرة بطيئة حيث سمع الناس عنها وبدأوا في التوافد إليها."[33]

"تأسست الجمعية في بداية الحرب الأهلية في عام 1977 مع التركيز بصفة أساسية على النساء المشردات. الأسر المعيشية التي تعولها المرأة. بسبب تدمير أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين [ظل مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين تحت الحصار لمدة ثلاثة أشهر وتعرض لهجوم عسكري كامل لمدة تصل إلى 35 يوماً خلال عام 1976] وتشريد كل السكان، ولكن في هذا الوقت كان قد تم قتل كل الرجال تقريباً."[34]

تأسست المنظمات الأحدث بسبب التطورات التي تلت الانتفاضة السورية والمواجهات المسلحة:

"لذا عندما بدأت الانتفاضة في سوريا، وجدت نفسي مشتركاً في مساعدة بعض الأصدقاء وهم من الناشطين داخل سوريا. لإيصال صوتهم، وإمدادهم بما يحتاجونه. وفي بعض الأحيان لجعلهم معروفين للمنظمات الطبية أو المستشفيات الميدانية ومقابلة الصحفيين. في أول عامين، عام ونصف تحديداً، لم يكن هناك الكثير من اللاجئين في لبنان. حتى صيف 2012 [...]. لذا عندما انتشرت أخبار عن معارك في كل أنحاء سوريا، ولا سيما في حلب، فقد كانت معركة شهيرة. وبدأ الناس في التوافد إلى لبنان بأعداد كبيرة. لذا فقد اجتمعتُ مع مجموعة من الأصدقاء السوريين واللبنانيين الذين كانوا يتساءلون عما يجب عليهم فعله. وأثناء الصيف، كان هناك الكثير من اللاجئين الذي جاءوا ولم يكن هناك أحد مستعد هنّا، كما أنه لم يكن هناك أي تواجد في ذلك الوقت للمنظمات الدولية كما هو الحال الآن. لذا ذهبنا كمتطوعين إلى كل مكان لنرى ما يمكن أن نفعله. وقد جمعنا بعض الملابس."[35]

تم تأسيس ثلاثة من المنظمات التي أُجريت معها المقابلات في العقد الأول من القرن الحالي كاستجابة لأشكال العنف الأخرى، الأقل مفاجأة أو وضوحاً من المواجهات المسلحة لكنها تتعلق أيضاً بالتجزؤ وممارسة السلطة على مجموعات معينة (تتمثل هذه الممارسات بالنظام الأبوي والعنف القائم على الجنس وقوانين التمييز) والرغبة في التأكد من عدم تجاهل تلك المجموعات في صمت:

"تأسست [المنظمة الأولى] لحماية اللبنانيين المثليين والمثليات والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس (LGBT) منذ ما يقرب من 11 عاماً [...] وخلال الاجتماعات مع مجتمع المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً، وهم أرادوا بدء الدعوة والعمل على حقوقهم وحمايتهم [...] في عام 2008 أو 2009 رأوا أن هناك حاجة لوجود عيادة للصحة الجنسية [لمجتمع المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً] [...]. لا سيما أنه كان لدينا وقتها في لبنان قانون العقوبات 534، وما يزال هذا القانون موجودًا وهو يعاقب كل شخص يمارس الجنس ضد الطبيعة. وهم يستخدمون هذا القانون ضد المثليين تحديداً. ويمكن أن تَدفع غرامة أو تذهب للسجن لمدة عام إذا تمت إدانتك بذلك [...].
نحن نعطي الأولوية للذين لديهم حالات طارئة مثل العنف الجنسي والصدمات الجنسية والهوية الجنسية [...]. لذا نتعامل في معظم الأوقات مع مثليين ومثليات وثنائيي الجنس ومتحولين جنسياً (LGBT). كما نتعامل مع أفراد متحولون جنسياً تعرضوا للهجوم على مدار العام الماضي، وقد لاحظنا أثناء تنفيذ مشروح التحول، وقوع الكثير من أعمال العنف ضد الأشخاص المتحولين. وقد تم اختطاف شخصين بواسطة شاحنة، وتعرض أحدهما للسرقة والضرب، بينما تعرض الآخر للسرقة والاغتصاب والضرب أيضاً."[37]

بعض المنظمات لم تكن مستعدة، ولا تعرّف نفسها كمنظمات إنسانية، لكن حجم النزاع السوري ونطاقه أدى بها إلى الانخراط في أعمال الطوارئ.

"أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ [...] فإن ما قمنا به خلال العامين الماضيين هو الإدارة السريرية للاغتصاب. وقد قمنا بتدريب مستشفيات ومرافق صحية مختلفة بشأن كيفية التعامل مع الناجين. الناجون من الاغتصاب بشكل أساسي، كما الناجون من الاعتداء الجنسي أيضاً، مع التركيز على الرجال والنساء والأطفال. كان هناك الكثير من التحديات، منها أن الناجين لم يكونوا يريدون الذهاب إلى المستشفيات. فنحن نعلم جميعاً أنه من الصعب التحدث بشأن تلك الأمور في لبنان. فالحديث حول تلك الأمور مُحرَّم. لا سيما في المجتمعات السورية. وفي بعض الأحيان قد يؤدي الأمر إلى قتل الناجين بحجة القتل بداعي الشرف."[38]

"بعض المنظمات لم تكن مستعدة، ولا تعرّف نفسها كمنظمات إنسانية، لكن حجم النزاع السوري ونطاقه أدى بها إلى الانخراط في أعمال الطوارئ".

التهديد و/أو ممارسة العنف ضد أفراد بسبب انتمائهم لمجموعة اجتماعية معينة يحفز على القيام بعمل جماعي يشمل كلاً من تقديم الخدمات والتركيز بشكل قوي على الدعوة، وهما أمران يرميان إلى تلبية الاحتياجات الفورية كما إلى شفاء المجتمع أيضاً، وذلك عبر نقل هؤلاء الأفراد والمجموعات من حالة الاحتجاب إلى حالة من المساواة الكاملة داخل مجتمع متعافي.

3.2 دولة غير قادرة على تلبية متطلبات مواطنيها [39]

غالباً ما أُشير إلى قصور الدولة اللبنانية عندما يتعلق الأمر بالاعتراف والاستحقاقات المترتبة، بما في ذلك تقديم الخدمات للسكان. في حقيقة الأمر، إن كل مظاهر التمييز على أساس الدين والانتماء الطائفي والجنسية والطبقة الاجتماعية والنظام الأبوي تشكّل عائقاً أمام مجرد الاعتراف بالأشخاص كمواطنين ذوي حقوق كاملة. فالدولة نفسها تعاني من حالة تجزؤ. وتظهر الديناميات الإقصائية أحياناً حتى في شكل عنف موجَّه، والذي لا يتم الإبلاغ عنه أو حتى معرفته (على سبيل المثال بسبب جنسية الضحية أو نوعها أو توجهها الجنسي). سلطت المنظمات الضوء على أوجه الدولة التي تعرف بأنها محافِظة وطائفية ومُصدِرة للأحكام.

كان هناك اتفاق كبير على نقاط ضعف القطاع العام ونقص وجود خدمات فعالة. ونقاط الضعف هذه، والتي غالباً ما تظهر في أشكال متنوعة من التقصير أو التقاعس، ليست محايدة سياسياً أو متأتية بالضرورة من ندرة الموارد.

"هنا [في لبنان]، يتم تقليص النظام السياسي إلى مستوى القتال من أجل السلطة. إن استراتيجية البلد هي أمرٌ منسي تقريباً، أي أن هناك فراغاً ويجب على أحد ما ملء هذا الفراغ. يجب أن يقوم شخص ما بالعمل على تحسين التعليم والزراعة والبيئة. يجب أن يقوم شخص ما بذلك. ومن هو هذا الشخص؟ إنه المجتمع الاجتماعي المدني. وسيكون الشعب. ممثلاً بالمنظمات غير الحكومية أو حركة حزب الله التي تفتح المدارس الخاصة بها والمستشفيات التابعة لها والأشياء الخاصة بها. وهم لهذا السبب يتمتعون بشعبية واسعة جداً، لأنهم يملئون الفراغ الذي تركته الحكومة. الإمداد هو سبب وجود الكثير من المنظمات غير الحكومية في لبنان، وأعتقد أننا من ضمن البلدان التي لديها أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية بالنسبة لعدد الأفراد. لدينا 10,000 منظمة تقريباً. 10,000 منظمة غير حكومية مسجلة منها 6,000 منظمة فاعلة، وهو عدد كبير."[40]

فإن المبادرات الخاصة تحاول إذاً التعويض عن نقاط ضعف النظام، عبر ازدهار للمجتمع المدني، والواضح في العدد الكبير للحركات الخيرية والدينية والاجتماعية التي ظهرت على مدار تاريخ البلاد.

"يتسم النظام السياسي في لبنان بالطائفية، كما يوجد في البلاد نحو 6,000 منظمة غير حكومية. النظام السياسي في لبنان هو نظام ليبرالي. ومنذ إعلان الاستقلال في لبنان، اخترنا سياسة لإعطاء دور للقطاع الخاص. يتسم القطاع العام في لبنان بالضعف منذ الاستقلال. و [...] لمحاولة الحصول على تعويض عن ذلك، كانت لدينا في الماضي الجمعيات الدينية التي قدّمت خدماتها كجمعيات خيرية [...]. وأيضاً عندما نتحدث عن المجتمع المدني فنحن نحاول القول أنه يتمثل في المنظمات غير الحكومية وهذا ليس صحيحاً [...] فنحن نمنح المنظمات غير الحكومية ليس فقط دور تقديم الخدمات ولكن أيضاً الدعوة. إن دور المجتمع المدني في لبنان قوي للغاية. وهو الأقوى في جميع أنحاء العالم مقارنة بعدد السكان. وقد استطعنا تحقيق النجاح أثناء الحرب الأهلية. فمنذ عام 1975 وحتى 1989 ونحن نعمل لحماية المجتمع. وأيضاً طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي على مدار 22 عاماً. وعندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية...فهذا... هو بداية عهد الديمقراطية."[41]

عند تفسير دور العمل الجماعي في لبنان، يبرز عنصران بقوة: المشاركة التاريخية للقطاع الخاص - والذي يُفهم كحيّز خارج نطاق الدولة والقطاع العام، بدلاً من كونه بحث "ربحي" - كما وعي تام بمحدودية القطاع العام الضعيف والفخ الذي يشكله بالنسبة إلى العمل الجماعي في لبنان.

أولاً، وكما أكد أحد من أُجريت معهم المقابلة، فإن الجذور التاريخية للمبادرات الاجتماعية والخاصة هي أساسية لفهم سياق عمل هذه المبادرات.

"[يمتلك لبنان] تقليداً قديماً للعمل الجماعي منذ فترة الستينات، لا سيما مفهوم العمل المجتمعي، إما بسبب تفويض هذا العمل من قبل الدولة أو بسبب العمل العلماني منذ فترة الستينات [...] العلاقات مع الدولة غالباً ما تتسم بطابع نزاعي نظراً لعدم وجود سياسات ونُظم عامة واضحة من جهة، كما بسبب المحسوبية والرغبة في تحقيق الربح من جهة ثانية."[42]

يلعب التاريخ دوراً بالغ الأهمية عند تحليل الأزمة الحالية وعمل مُشكِّلي الاستجابة الإنسانية في لبنان، وسابقة كيفية النظر إلى اللاجئين الفلسطينيين والتعامل معهم هي مثال توضيحي آخر لعمليات العمل الجماعي وديناميّاته في لبنان.

> "منذ عام 1948، كانت هناك نزوح للسكان الفلسطينيين نحو لبنان [مع] وجود اتفاق ضمني بقبول عملية "استقلالية" [وهي إشارة إلى درجة من الحكم الذاتي] العمل الاجتماعي في المخيمات الفلسطينية داخل الأراضي اللبنانية. كان الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) متواجدين منذ ظهور السياسات الوطنية المتعلقة بمخيمات اللاجئين في لبنان، وبموافقة الدولة اللبنانية، تم إنشاء أحياء أقليات خاصة بهم، وهو بمثابة سيف ذو حدّين [...] ولم يشكل العمل الاجتماعي سوى جزءاً ضئيلاً من مسؤوليات القطاع العام اللبناني، حتى الأمم المتحدة كانت لديها سياسة تفرّق بين الفلسطينيين [وغيرهم من اللاجئين] مع [إنشاء] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأنوروا" (UNRWA). عندما نتحدث عن المخيمات في لبنان، ففي الذاكرة الجماعية، سادت فكرة بأنها مؤقتة، مما ترك الخيار مفتوحاً أمام اعتبار أن أحياء الأقليات هو أمرٌ طبيعي. تطبق الدولة نهجاً أمنياً ولا يقول أي أحد أي شيء، ويرغب اللاجئون في البقاء على قيد الحياة [...] هم يعيشون على الفتات."[43]

يبدو أن هذا النموذج - قطاع عام ضعيف مع نهج في التعامل مع المشردين/اللاجئين قائم على الأمن، تاركاً الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات على عاتق المبادرات الخاصة والاجتماعية - قد أُستخدم أيضاً في الاستجابة للأزمة السورية الحالية. لكن قبل التطرق إلى آثار الأزمة السورية على العمل الجماعي المنظم في لبنان، نحتاج أيضاً إلى فهم المخاطر المتأتية من تفويض الدولة للعمل الإجتماعي إلى المجتمع المدني: "الفخاخ" المذكورة أعلاه.

وتُظهر المقابلات وعياً بالقيود والضغوط التي يضعها قطاع عام ضعيف على المجتمع، والطريقة التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم بها لإضعاف إمكانية مساءلة الحكومة، عن طريق "سد الفجوات". وواقع أن اللبنانيين يتسمون باتساع الحيلة هو أمرٌ يعلَّق عليه كثيراً عن طريق المُزاح. وخلال أزمة إدارة النفايات الأخيرة (التي بدأت في عام 2015) ، اشتكت كاتبة مقيمة في بيروت عبر وسائل التواصل الاجتماعي قائلةً: "لقد رأيت امرأة تمشي بمحاذاة جبل من النفايات وهي تضغط على أنفها إكليلاً من الغرديليا. هذه هو اللبناني باختصار: دائماً ما يبتدع حلولاً تُخوله عدم تحدي الوضع الراهن."[44] هذا الاقتباس يتوافق مع سرديات المنظمات التي أُجريت معها المقابلات:

> "ليس لدينا دولة قوية تمتلك هيكلاً واضحاً جداً، بمعنى أن لدينا القوانين، لكن يصعب جداً تنفيذها. الحياة السياسية صعبة في لبنان، حتى أنه يصعب علينا جداً تقديم بدائلنا وخططنا لصُنّاع القرار. وهناك بطء في الأداء، هذا من جانب، بينما على الجانب الآخر هناك الكثير من الفساد والتأثير الديني. هذه هي الأمور التي تبطئ من وتيرتنا وتمثل ثقلاً علينا، لأن لدينا الكثير من التوصيات والاقتراحات. أعتقد أن معظم المنظمات يعرفون تماماً ما يلزم القيام به. ويقومون به بكل بساطة."[45]

لكن أغلب المنظمات التي أُجريت معها مقابلات يعارضون بشدة قبول الوضع الراهن.

> "لكن بسبب عدم وجود دولة فعالة في لبنان. وقد فوضت الدولة كل مسؤولياتها إلى جمعيات غير حكومية، وهو فخ آخر أعتقد أن الدولة تعده لنا. [على سبيل المثال بالنسبة لنا] أصبح للنساء مكان يتوجهون إليه، فهم يقولون الآن "حسناً لقد أصبح لدينا خيار الآن. هناك جمعية يمكن أن تقدم الدعم لنا"، عندما يأتون إلى هنا، والكثير منهن يتوصلن إلى حل ما، وهو أمرٌ يُشجع الأخريات [...]. وما يساعد في بناء ذلك هو ثقة الناس في عملك. لكن هذا أيضاً فخ. لأنهم يظنون أنك أنت الدولة الآن. ما يعني أنه يمكنك توفير حلول سحرية، فأنت الذي تملك موارداً يمكنك منحها وباستطاعتك إيجاد فرص عمل للنساء وتوفير الاستقلال المادي لهنّ أو العثور على منازل لهنّ أو تأمين أفضل حكم ممكن لهنّ على وجه الأرض كما لو كنت أنت القاضي. لكنك لست كذلك. أنت فقط تحاول وتبذل قصارى جهدك؛ أنت فقط توفر الأدوات والدعم والإعلان والإرشاد، هذا ما كل ما يمكنك فعله كمنظمة."[46]

تُعتبر الأزمة السورية أنها تُسلط الضوء وتفاقم نقاط ضعف وقصور القطاع العام في لبنان - "أزمة اللاجئين سلطت الضوء بطريقة ما على إخفاقاتنا"[47] – على الرغم من أن حجم المشكلة الكبيرقد تهزم حتى البلدان الأكثر مرونة:

> "لن أقول أن الأزمة السورية هي سبب كل مشاكلنا. يُعتقد أن الأزمة السورية هي عدسة مكبرة تُظهر لنا مواطن الضعف في النظام، أقصد النظام اللبناني. فنظامنا غير قادر على استيعاب حتى أزمة صغيرة، وهو ليس ما طالبنا به. لقد شاهدنا أنفسنا ونحن نحاول تقديم المساعدة في أزمة ضخمة. هذا ما أعنيه، فقط تخيل؛ خذ عدد اللبنانيين وعدد الفلسطينيين وعدد اللاجئين السوريين في لبنان، وقم بالعملية الحسابية. وحاول مقارنة هذه الأرقام مع أي دولة أخرى. أخبرني، في أي دولة متقدمة أخرى، كيف كانوا سيتعاملون مع الأمر؟ بواسطة مؤسسات جيدة وراسخة، ما الذي تتخيل أنه يحدث هنا؟ مع كل ذلك، أعتقد أننا في مأزق سياسي. نحن في حالة أشبه بالشلل الحكومي. لدينا برلمان مدد لنفسه. نحن غير قادرين حتى على حل مشكلات النفايات الصلبة. ما الذي نطلب من هذه الدولة أن تقوم به؟"[48]

تمت الإشارة مجدداً للنهج الأمني للدولة فيما يتعلق بمعاملة السوريين: "يتعرض اللاجئون في لبنان لتهديدات مستمرة، وهم معرضون في أي لحظة لخطر الترحيل، أو ربما السجن أو دفع غرامات."[49] من أُجريت معهم المقابلات غالباً ما عبّروا بشكل واضح عن أوجه التشابه بين معاملة اللاجئين السوريين والفلسطينيين:

”العنصرية. على المستوى الحكومي وأيضاً على مستوى السكان. مع النظرة النمطية للاجئين التي أصبحت عامة لدى الجميع. أصبحت كل الأشياء السيئة التي تحدث الآن في البلد تُسب إلى اللاجئين. [تضحك] كما لو كانوا لا يتعرضون للاستغلال والاستخدام من قبل اللبنانيين. ليس من السهل التعامل مع ذلك الأمر. ليس الأمر سهلاً [من يُجري المقابلة: هل ترين أن ثمة أوجه تشابه بين الطريقة التي عومل بها الفلسطينيين سابقاً وبين طريقة معاملة السوريين حالياً؟] نفس الطريقة، نفسها“.[50]

لاحظ بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن نسبة أعلى من السوريين في لبنان هذه الأيام تتم معاملتهم غالباً على أنهم يشكلون تهديد أمني.

”في لبنان، يكون رد الفعل من منظور أمني، حيث يوجد هنا 30,000 سجين، 19% منهم سوريون. وداخل سجن كبير أو غرفة كبيرة، يوجد 3,000 سجين، منهم 1,000 سوري. و يعود ذلك بشكل عام إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.[51]

هناك تفاوتات في السرديات فيما يتعلق بالأثر الذي لحق بلبنان جرّاء الأزمة السورية بشكل عام ووصول اللاجئين إليه بشكل خاص. في حين أن بعض المنظمات تسلط الضوء على التوترات ”المتزايدة على نحو كبير“[52] بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التي تستضيفها، وفي حين عبّرت الطوائف اللبنانية عن شكاوى بشأن وصول المساعدات للسوريين فقط [53]، يقترح آخرون أن هذه التوترات تتفاقم نتيجة اتخاذ السوريين ”ككبش فداء“ من قبل بعض عناصر المجتمع والدولة: ”أصبح لدينا الآن زحمة سيرة بسبب السوريين، كما أصبح لدينا الكثير من القمامة. فعلاً، القمامة بسبب السوريين والمشكلات المدرسية بسبب السوريين. يقع اللوم عليهم في كل شيء“.[54]

”على سبيل المثال، صار ثمة ضغط على نظام الصرف الصحي الذي لم يكن يعمل أساساً بطريقة سوية، ذلك لأنه عند التخطيط له أو إقامته كان مخصصاً لـ 20 منزلاً، على سبيل المثال في قرى تستوعب 100 شخص. حالياً، وفي غضون فترة تتراوح بين ستة أشهر وثمانية أشهر، أصبح مُتوجباً تأمين [خدمة الصرف الصحي] لما يزيد عن 200 شخص. ذلك لا يعني أن [السوريين] هم سبب تلك المشكلة. المشكلة هي أنه لم يتم التخطيط لنظام الصرف الصحي بطريقة مناسبة منذ البداية. وهذا التدفق الزائد عليه جعله ينهار تماماً. لكن هذه مشكلة متعلقة بتطوير البنية التحتية، واختصاصنا نحن هو العمل الإنساني.“[55]

تطعن بعض المنظمات بشكل صريح في السرديات السلبية المتعلقة بالسوريين في لبنان:

”أنت تعلمين أن تأثير الأزمة السورية ليس فقط الأرقام التي ذكرتها ”المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين“ (UNHCR) بشأن تعريفاتنا، ما يعرف باسم ”لاجئ سوري“، أو بمعنى آخر لاجئون سوريون معرضون للخطر. فإذا كنتِ ترغبين بالفعل في تقييم تأثير تدفق اللاجئين إلى لبنان، فعلينا أيضاً النظر إلى السوريين المنتمين إلى الطبقات الوسطى أو ربما الطبقات الغنية الذين يأتون إلى إلى لبنان، هم يخلقون فرص عمل وينشئون أعمالهم الخاصة وينفقون أموالهم في لبنان. كما يفتحون المطاعم. ويعزفون الموسيقى، لقد غيروا الساحة الفنية تماماً! وصار هناك مزيداً من المشاهد الفنية الحيوية، هناك أيضاً المزيد من المعارض الفنية. وهناك المزيد من أماكن للعروض. وكل المثقفين الذين لم يتمكنوا من الفرار جاءوا إلى بيروت وخلقوا [...] ذات الطبيعة المختلفة تماماً، وأعني أن هناك مزيج ثقافي، فإذا وضعنا العامل الاجتماعي الاقتصادي جانباً، وهذا هو المهم، فهناك أيضاً هذا الاندماج. وأقصد أن بعض اللبنانيين يكتشفون السوريين، فبسبب عبء الحرب الأهلية والاحتلال السوري للبنان، لم تطأ قدم بعض اللبنانيين أرض سوريا أبداً. ودائماً بالنسبة لهم، السوري هو الجندي عند نقطة تفتيش [في إشارة للاحتلال السوري للبنان من أبريل 1976 وحتى 2005].“[56]

سلطت من أُجريت معهم المقابلات الضوء على أن نهج ”الطوارئ“ الحالي الذي تتبعه السلطات اللبنانية، وبالتالي المجتمع الدولي، تجاه اللاجئين السوريين هو أمر ليس واقعياً ولا مستداماً.

”يعلم الجميع أن اللاجئين السوريين لا يمكنهم الاستمرار في تلقي المساعدات لمدة أطول هنا في لبنان. فالمساعدات المالية تقل بالفعل بدرجة كبيرة. لا يمكننا مواصلة التوزيع إلى الأبد، لذا يتوجب علينا مساعدتهم في فعل شيء وإعالة أنفسهم. المشكلة أن الجميع يعرفون ذلك، لكن لا يوجد من لديه النية لرسم خطوط حمراء. مثل الحكومة التي تقف ضد أي شيء قد يساعد على تحسين سبل عيش السوريين. هذا أمر لا يُصدّق. فهم يعتقدون أن ذلك قد يتسبب في منافسة مع السوق المحلية، وهو أمر غاية في السذاجة، حيث أن ما يعمل به هؤلاء اللاجئين هو مجال لم يكن أبداً مجال منافسة مع السوق اللبناني. كما لا يوجد أحد من المنظمات الدولية ينوي تحدي هذه القواعد أو حتى المناورة بشأنها لدفع هذه الخطوط الحمراء إلى الأمام. فهنا في المخيمات، ما من أحد قد يسأل شخصاً آخر إن كان بحوزته تصريح عمل أم لا. ثم هناك الكثيرون، لسنا منفتحين هنا، ولا نساعد أي شخص على بدء عمل ما قد يؤدي إلى تشكيل تهديد على أي شخص“.[57]

4. تحدّي العوائق والإلزامات المتوقعة: المشاركة الدولية

يمتلك لبنان تقليداً قديماً في التعرض لتأثيرات خارجية، لا سيما من الغرب، والتي أثرت بدورها على ترجمة المشاركة الدولية في لبنان بشكل عام وطريقة العمل الإنساني بصفة خاصة، وذلك من حيث التصور والتنفيذ. كثيراً ما أشار من أُجريت معهم المقابلات إلى المفاهيم الغربية للعمل الإنساني، الذي يُفهم بأنه العمل في حالات الطوارئ، وضرورة تجاوز الاحتياجات الأساسية،[58] كما شاهدنا. وتتم ترجمة هذه الاستجابة الإنسانية باستخدام عدسة تاريخية، تغطي تجربة مختلف أشكال المشاركة الدولية التاريخية في البلد،[59] وتتراوح بين المبشرين والمشاريع الاستعمارية إلى حركة التضامن في فترة الستينات والسبعينات مع القضية العادلة ومدرسة العالم الثالث. ويعتبر العمل الإنساني في الوقت الحاضر عملاً احترافياً وفنياً ويتعرض للنقد سواء كان عملاً "ربحياً" أو "خيرياً". وسيُجري القسم 5 تحليلاً لهذه المفاهيم والتصورات.

يتم اتهام الجهات الفاعلة الدولية "بالعمل بالطريقة نفسها كما في حالة أي أزمة سابقة في أي مكان"[60]، ما يؤدي إلى ردة فعل تتسم بالإحباط والرفض. ويُنظر إلى توحيد البرنامج - وهو نهج واحد يُطبق على الجميع وميل لإستحضار صيغ استخدمت في بلدان أخرى - على أنه ينم عن عدم رغبة في الاستماع أو في المشاركة في الحوار والمناقشة الذان يشكلان أمراً مهماً للعديد من المنظمات المحلية والوطنية.

> "المنظمات الدولية التي تستجيب للأزمة التي نحن بصددها، شعرت بالإهانة من فكرة أن أغلبهم قد جاء مع مجموعة من البرامج المسبقة التي يريدون تنفيذها لأنهم قد نفذوها بالفعل في مكان آخر. في البداية، كنت أسمع كلما التقيت شخصاً قادماً من إحدى المنظمات الدولية يقول لي "أتعلمين عندما كنت في أفريقيا وعندما كنت في أفغانستان" [...] إذاً فإن الكثير منهم يأتي بعقلية الرجل الأبيض الذي يعتقد أنه يعرف ماذا يجب فعله ونحن لا نعرف حتى كيفية مساعدة شعبنا. وقد كانت النتائج هي ترك الفئات الأكثر ضعفاً بدون أي مساعدة حيث كانوا يركزون دوماً على الأعداد الكبيرة."[61]

تتآكل الخبرة الدولية عندما يُنظر إليها على أنها لا تأخذ السياق في عين الإعتبار (على عكس المعرفة السياقية الثرية للمنظمات المحلية)، لا سيما فيما يتعلق بالمواقف والقدرة على الاستماع للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

"نظراً لكوننا جميعاً مشتركين إما في الدراسات الأكاديمية أو كممارسين، وأعني هنا زملائي، فقد كان من ضمن ملاحظتنا أنه كلما كان هناك أزمة إنسانية أو حرب، هناك الكثير من المنظمات والوكالات الدولية التي تصل إلى لبنان وتكون مثل لوحة بيضاء. وتتصرف كما لو كان ليس هناك سياق أو خبرات محلية أو [...] في كثير من الأحيان، كما نقول في الفرنسية فيما معناه "ils inventent l'eau chaude" [أي "اختراع الماء الساخن"]. أتعلمين؟ المشكلة في رأيي هي أنه يوجد الكثير من الكتابات الأكاديمية وكتابات الخبراء حول المجتمع المدني الوطني والمحلي المدني في لبنان. لذا نحن نعلم أن هناك أمر ما."[62]

أن تتوقع المنظمات الوطنية أن الجهات الدولية الفاعلة تفهم السياق المحلي تماماً ليس بالأمر الضروري؛ لكن على الجهات الدولية أن تكون مستعدة للاستماع إليهم والتفاعل معهم ومناقشتهم. الإخفاق في ذلك لا يؤدي إلى وضع برامج أقل فعالية فحسب، لكنه يتعارض أيضاً مع قيم النقاش الشفاف والعلني الذي يشكل أحد أسس عمل العديد من المنظمات غير الحكومية اللبنانية. لما تُعطى الأفضلية: للمعرفة النظامية أو للمعرفة السياقية المجتمعية؟

"أن تتوقع المنظمات الوطنية أن الجهات الدولية الفاعلة تفهم السياق المحلي تماماً ليس بالأمر الضروري؛ لكن على الجهات الدولية أن تكون مستعدة للاستماع إليهم والتفاعل معهم ومناقشتهم".

"من يحدد احتياجات الأشخاص؟ المنظمات متعددة الجنسيات؟ المنظمات المحلية؟ هل يتم ذلك بمشاركة الفريقين؟ تفرض المنظمات الدولية برامج موحدّة غير ملائمة للسياق المحلي، بينما تأتي الجهات المانحة لإتمام مناقصاتها خلال يومين فقط، فأين إذاً مساحة التشاور والتعاون في ظروف كهذه؟ وغالباً ما يكون الشرط المسبق هو التنفيذ في فترة قصيرة، في حين أن بعض القطاعات تتطلب رؤية طويلة الأجل، مثل التعليم، الذي لا تدعمه الدولة في المقام الأول. الحصول على التبرعات من الجهات المانحة هو أمرٌ دائماً صعب. لا تتطابق هذه البرامج الموحدة قصيرة الأجل مع حاجة الاستجابة لبنية لبنان وتطبيق نهج للاستدامة بمعايير أخلاقية، معايير للعمل الجماعي في وجه نظام مافيوي، فضلاً عن التعرض للحصار من قبل القطاع الخاص دون إطار عمل قانوني [...]. في القطاع الخاص في هذا البلد، لا يمكنك المنافسة دون اللجوء إلى وسائل غير قانونية [...] الأمر بمثابة إخفاق للتنمية الدولية، ولا يوجد فهم للوضع العام بمجمله."[63]

المناقشات حول المشاركة الدولية في لبنان لا تلقي اللوم بالضرورة على المنظمات الدولية، لكنها بدلاً من ذلك تحدد الحاجة لإنشاء مساحات للتبادل والمناقشات لتجنب الإلزامات المتوقعة والصلابة. كانت مشكلة الموارد البشرية مثالاً مهماً ذُكر مراراً في المقابلات. ما هو الشيء المهم عندما يتعلق الأمر بتعيين فريق عمل، سواء محلي أو دولي؟

"إن تصدير الموارد البشرية الإنسانية من جانب الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، حيث المؤهلات والخلفية والخبرة لا تعتبر أهم بكثير من الخبرة بالنظام؛ لا توجد خبرة أو معرفة بالعالم الثالث أو السياق اللبناني بل فقط بالنظام الإنساني، إنهم "رعاة بقر المعونات"، يتجاهلون مشكلات البلد التي هم فيها."[64]

”هناك رؤية ما، طاقم العمل الذي يعمل [معنا] منذ التأسيس ليس بالطاقم الجيد. يتوجب علينا تغيير هذا الطاقم. ولدينا مثال على ذلك؛ أحد الأشخاص من هولندا، وكان مسؤولاً عن برنامج اللاجئين السوريين معنا. قام بزيارة مركزنا في عرسال، وأتى إلى هنا وقال أنه ينبغي علينا تغيير طاقم العمل بالكامل. وقد قلت له ”بدون هذا الطاقم لا يمكننا القيام بأي شيء!“ حيث أن الطاقم منخرط تماماً في هذا الميدان ومن خلالهم يمكننا القيام بعملنا. وقد خضنا حرباً مع هذا النوع من أفراد الطاقم، الذي يمتلك علاقات جيدة مع المجتمع المحلي لكن ليس لديهم القدرة على التحدث بالإنجليزية أو الفرنسية أو استخدام أجهزة الكمبيوتر. ونحن نحاول تطوير قدراتهم وأن يكون هناك علاقات جيدة بين طاقم العمل الجديد الذي يمتلك المعرفة والطاقم الذي يبدي إلتزاماً في الميدان. ثم اكتشفت أن هناك روحاً سائدة [...] إنها شيء بشري، مثل امتلاك النفوذ [السلطة].“[65]

لم تقتصر الانتقادات الموجهة لقدرات طاقم العمل على الجهات الفاعلة الدولية: أشار العديد ممن أُجريت معهم المقابلات إلى التحديات المتعلقة بنوع طاقم العمل اللبناني المعين من قبل الوكالات الدولية العاملة في البلد. ومثل كل الوكالات الدولية، فريق العمل هذا ”لا يعرف ما هي جراحه“ دوماً أو لا يمتلك قدرة التحمل التي تشكل عاملاً رئيسياً في صميم الهوية التنظيمية:

”غالباً ما يرجع الأمر إلى الأساسيات. في بعض الأحيان يعود الأمر إلى نوعية الأشخاص الذين تم تعيينهم لأنه في بداية الأزمة في عام 2013، وأعني أنهم في البداية كانوا، كان لديهم [الوكالات الدولية المشاركة في الاستجابة الإنسانية] نقص في طاقم العمل وكانوا يحتاجون فقط إلى أفراد يجيدون الإنجليزية أو لديهم خبرة صغيرة قد تؤدي ما يتوجب عليهم فعله من أعمال. لكن هذا ليس كافياً لأنه في بعض الأحيان يكون هؤلاء الأشخاص لبنانيين وغالباً ما يكونون حديثي التخرج من بيروت، يكون لديهم موقف معين، وعندما تكون صاحب موقف معين خلال عملك في الميدان، فأنت تصبح غير فعال في هذا المجال. وعلى الرغم من أنك قد تعرف أكثر منا جميعاً هنا، لكن إذا ذهبت إلى الميدان، سيشعر الناس أنك لست صادقاً معهم أو لديك هذا النوع من التظاهر، أعني العجرفة [...] و[حب النفس]، وبهذه الطريقة لن يكون الأمر سهلاً عليك.“[66]

”في بعض الأحيان، لا يعطي اللبنانيون العاملون في المنظمات الدولية معلومات دقيقة. سواء لأنهم حديثي التخرج أو ليس لديهم معرفة جيدة. سواء لأنهم لم يعملوا في المجتمع المدني قبل ذلك. لذا فإن هذه هي أول تجربة لهم وهم يتعلمون بالطريقة الصعبة، فهم يتعلمون خلال أزمة إنسانية صعبة. وقد يكونون أحياناً لا يعرفون أفضل من ذلك. وهذا ما أعنيه أيضاً، أن يكون لديك مشروع تمت الموافقة عليه وتحتاج إلى البدء فيه وتريد طاقم عمل وتبحث ضمن قائمة المرشحين، وتحاول اختيار الأفضل، لكن حتى الأفضل ليس على المستوى الكافي. هذا هو الوضع الحالي، وأنا لا أبرئ المنظمات الدولية من المسؤولية لكنني أقول فقط أن ذلك قد يكون أحد الأسباب.“[67]

إن الوكالات الدولية التي تبدأ من الصفر، والتي تعطي أفضلية للخبرة في النظام أكثر منها للخبرة في العمل الاجتماعي والمعرفة بالسياق والخبرات الميدانية، يُنظر إليها كرافضة للميزات التي قد تجلبها المنظمات الوطنية والمحلية أو طاقم عمل محلي. ولأن المنظمات تدّعي تحديداً أنها على معرفة بما تعانيه من جراح، وتصمم عملها الجماعي كما تصيغ مفهومها عن ماهية هذا العمل إستناداً إلى هذه المعرفة، غالباً ما تُنتقد المشاركة الدولية وتُسبب شعوراً بالإحباط.

الخبرة الطويلة في العمل الاجتماعي، كما العمل المنخرط في المجتمعات المحلية، هما مصدر الاعتراف والشرعية للمنظمات التي أُجريت معها المقابلات، والتي تعود جذورها إلى الاستقلال في عام 1943 ونشأة وعيهم كمواطنين، وهي قضية عُززت خلال فترة الحرب الأهلية.[68] إن سمات التواضع والصبر والتكيف وتجنب الإلزامات،[69] كما هو مشار إليه في القسم 2، تتعارض أحياناً مع متطلبات عمل الطوارئ على النحو المحدد من الجهات الفاعلة الدولية المتواجدة في لبنان. وبهذا المعنى، ظهرت في السرديات، بانتظام وبشكل مكثف، توترات بين الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات المحلية/الوطنية ذات النهج المتكامل الأكثر ” انغراسًا في المجتمع“ (انظر القسم 2.2).

”هناك جزء من المجتمع اللبناني يتسم بالتعددية والتقدمية مقارنة بالنخبة الثرية المتصلة [فقط] بمجتمعاتهم، حتى القطاع الخاص طائفي هو الآخر. إلا أن الجزء التعددي للمجتمع اللبناني عندما يرغبون في إنشاء روابط وعلاقات مع المجتمع الدولي لا يمكنهم إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المجتمعية بل قطاع دولي متخصص للغاية. عندما أريد الاقتراب من منظمة دولية غير حكومية لمساعدة شخص ما في أحد الأحياء، فعليَّ أن أتواصل مع 10 كيانات مختلفة: ”أنا أمثل الصحة فقط، أنا أمثل النظافة الصحية فقط، أنا مجرد توزيع الطعام [...]“ في حين أن الناس لديهم احتياجات متكاملة. هناك حالات في الحي، ونحن متواجدون هنا منذ بداية التسعينات، والناس يعرفوننا، يعرفون طاقم العمل، وقد كان هناك أب وقع في الدين ليتمكن من شراء نعش لابنه، ولم تساعده أي منظمة دولية بحجة أنهم متخصصون وليس لديهم وجهة نظر فيما يتعلق بالعمل المجتمعي.“[70]

”في إحدى الحالات، كانت هناك منطقة أنفقت عليها إحدى المنظمات آلاف الدولارات لعمل مساحات مخصصة للأطفال، وكان ذلك في بداية الأزمة، ولم يكن يأتي إليها أي شخص. لم يأتِ أي أطفال إلى تلك الأماكن. وقد طلبوا مساعدتنا في إحضار الأطفال الذين نعمل معهم في تلك المنطقة إلى هذه المساحات المخصصة للأطفال، وقد كان من الصعب التواصل معهم لنشرح لهم أن هؤلاء الأشخاص قد تركوا وطنهم سوريا وأصبحوا بلا مأوى الآن. فكثير منهم يأتي هنا فقط بالملابس التي يرتدونها. لذلك كانوا يحتاجون بدرجة كبيرة للاحتياجات الضرورية وليس لإرسال أطفالهم إلى الأماكن المخصصة لهم. لذلك كان الأمر جلياً بالنسبة لنا، فشخص جائع ولا يعرف أين يقيم وليس لديه أي ملابس، أو احتياجات أساسية، لا يمكنك أن تطلب منه ببساطة إرسال طفله إلى هذه الأماكن المخصصة للأطفال. لا تساعده عندها في جوانب حياته الأخرى“.[71]

كثيراً ما تمت الإشارة إلى التوترات بشأن سرعة وتوقيت التصميم والتنفيذ عند مناقشة إنشاء شراكات بين المنظمات الدولية والوطنية. تقوم الشراكات الإيجابية على الثقة والعمل على قدم المساواة وتمكين مساحات للتبادل والنقاش[72] ولها استراتيجية مشتركة كنقطة انطلاق.[73]

”بالنسبة للفترة الأولى، كنا نتعامل مع حالات الطوارئ بإرسال الطعام والملابس والبطانيات، لكننا في وقت ما أدركنا أننا لم نرد تكرار ذلك حيث وجدنا أن ما تقدمه المنظمات الدولية كان كافياً، وتوقفنا عن ذلك كلياً [...]. بدأنا التفكير لماذا لا نفعل ذلك بطريقة أكثر تنظيماً، وليس فقط على الصعيد الشخصي لكن بطريقة منظمة تساعدهم في جعل أعمالهم الخاصة مستدامة؟ لذا قمنا بتصميم برنامج. وبحثنا عن جهات مانحة لدعم البرنامج. لم يكن الأمر سهلاً، نظراً لكون هذه مشكلة من المشكلات الرئيسية حيث تأتي الجهات المانحة بمجموعة مسبقة من الأولويات والبرامج لتنفيذها ويريدون أشخاصاً لتنفيذها فحسب. أعتقد أن الكثير منهم يكذبون عند التحدث عن الشراكات. إنها ليست شراكة، هي تعاقد من الباطن والطلب من متعهدين أن يقوموا بالتنفيذ والوصول إلى الأرقام المحددة، حيث لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم.“[74]

لا يتعلق الإحباط السائد بين المنظمات المحلية والوطنية بالرفض، لكنه يعكس بالأحرى الشعور بخيبة الأمل والإحباط جراء المقاومة المتوقعة من الجهات الدولية للإقرار بالمعرفة والخبرات المحلية واستخدامهما. تفاقمت الأزمة السورية من حيث الصلابة المتوقعة لنظام الاستجابة والطريقة التي أثر بها تمويل العمل في حالات الطوارئ على العمل الجماعي في لبنان.

"مع ذلك، أنت لا تريد أن تتصرف كمنظمة دولية صلبة. بمعنى كل البيروقراطية التي تتجسد فيهم. بمعنى أن لدينا كل هذه الإجراءات الأمنية وهذه التصاريح الأمنية. لاحظي أنه من غير المسموح لكِ البقاء [...] بالنسبة للإجراءات، غير مسموح لك بالبقاء ولو للحظة بعد هذا الوقت. فالأمر في الميدان مختلف تماماً. هناك اختلاف كبير. ربما قد رأيتِ بعض الأشياء، أعني أنه على مدار السنوات الثلاثة أو الأربعة الماضية، أعتقد أنني قد طلبت من فريقي مغادرة الميدان مرة واحدة فقط. أو مرتين على أقصى تقدير. بينما أعتقد أن المنظمات الأخرى لديها أكثر من ذلك بقليل. البيروقراطية وأعني انتظار الحصول على موافقة من X الذي يتعين عليه الحصول على موافقة من Y الذي بدوره يتعين عليه الحصول على موافقة من Z قبل قيامك بأي شيء. بينما نحن بإمكاننا الإلتقاء بكل بساطة. يكمننا بكل بساطة القدوم إلى مكتبي ونقول أننا نحتاج إلى القيام ب X وY وZ. ثم هيا بنا نمضي قدماً. فلنمضِ قدماً ونُتم الأمر."[75]

تُعرِّف بعض المنظمات هويتها بصراحة بكونها معارضة لمنهج الجهات الدولية "الاحترافي" والصلب والمتخصص والمُوَحَّد. يأتي الاقتباس أدناه من منظمة بدأت بكونها مجموعة من المتطوعين وحاولت الحفاظ على روح التطوع هذه أثناء تطورها.

"لحمايتنا وحماية كل العمل المضني الذي قمنا به حتى الآن، وأيضاً السمعة الجيدة التي حققناها. يجب أن يتم الأمر ضمن إطار. وخاصةً عندما يكون لديك الكثير من الأشخاص المنضمين حديثاً إلى فريقك. قد لا يكون من السهل عندها تحويل تلك الروح بمجرد عرف شفهي. يجب أن يكون لديك شيء مكتوب وكيفية إنجاز الأمور بطريقتنا. يجب أن يكون مكتوباً. لكن دائماً ما نقوم به هو القيام بهذا الجهد الإضافي للتأكد أنه عند كتابة شيء، وعندما نحدد بعض الإجراءات، لا تتم الأمور بطريقة عبثية، تلك الطريقة البيروقراطية التي تجعلنا مجرد منظمة أخرى ضخمة وكسولة ومترهلة."[76]

ما الذي تريد قوله؟ "الفقير قبل الغني، والضعيف قبل القوي. الآخرون قبلنا نحن".

الصورة: لوز سافيدرا/"شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)

فضّل البعض البقاء كمجموعات تطوعية بغرض "الحفاظ على حريتهم" وتجنب التشدد المتوقع من المنظمات الاحترافية:

"لكن بالنسبة لنا كفريق ... نحن نرغب في التواجد كمتطوعين. ولا نريد مقابلاً مادياً لهذا. لأنه عندما تبدأ في تقاضي راتب، سيصبح الأمر مختلفاً. سيكون... إن تقاضيتُ راتباً بقيمة 500 دولار أمريكي مقابل العمل لهذا اليوم، وهذا اليوم الآخر وأيضاً هذا اليوم، فلن أقوم بشيء آخر في الأيام الأخرى. لكن عندما تكون متطوعاً ...لا أعرف، يمكننا مثلاً أن نذهب الآن إلى المخيم. لذا يمنحك التطوع حرية المشاركة بصورة أكبر. أنت غير مجبر على أي شيء. لأنه يكون لديك الشعور بالحرية وأنك على استعداد لمنح وقتك ومجهودك. فالأمر لم يعد مجرد وظيفة. ومع الأخذ في الإعتبار المجموعات الأخرى التي قد تخفق بعد دخول هذا الميدان. مثل الرواتب التي تغيير طريقة العمل بشكل كامل، ومفهوم العمل بشكل كامل. ثم إننا نرغب في منح هذه التبرعات مباشرة إلى المستفيدين منها. لا أن تمر عبر كل تلك الوظائف الإدارية. لذا إذا كان لدينا 600 دولار أمريكي، فنحن نحتاج إلى أن يذهب هذا المبلغ بالكامل إلى المستفيدين."[77]

في نهاية المطاف، يُنظر للمشاركة الدولية في لبنان، لا سيما التدفقات المالية في أعقاب الأزمة السورية، على أنها إلزامات سياسية، تقوي كل من الدولة اللبنانية وتعزز مصالح دول أخرى على حساب المجتمع المدني.

"يتم منح مبالغ كبيرة من أموال المساعدات الإنسانية مباشرةً إلى الدولة، في حين أن الدولة تفوض بدورها 80% من العمل الاجتماعي لعناصر من المجتمع المدني، في بلد ليس لديه أمن للنظام الاجتماعي؛ يدفع اللبنانيون الضرائب، لكنهم لا يستفيدون منها. هذه العلاقة مع الدولة تؤدي إلى حدوث إشكاليات في العلاقة مع الجهة [الدولية] المانحة. لأنهم يمارسون العمل الإنساني والعمل السياسي في آن واحد، حيث يقومون بالأمرين بصورة مزدوجة. ولأنهم يفرضون إجراءات وآليات للرقابة كما لو كانوا في بلد غربي؛ فإن أدوات التحقق والتقييم والمراجعة تعطيك انطباعاً بأنه يتم التعامل معك كسارق وليس كشريك حقيقي. ولم يتم أبداً تحقيق علاقات الاستقلالية والمساواة."[78]

كما هو مُوَضَّح في القسم 3.2، هناك آلاف من المنظمات المحلية والوطنية العاملة في لبنان، والتي يعتبرها الكثيرون تابعة للأحزاب أو الشخصيات السياسية والمجموعات الدينية وأصحاب المصالح الخاصة.

"وهؤلاء نطلق عليهم "المنظمات التي تمثل حزباً سياسياً أو أشخاصاً أغنياء"، ونطلق عليها تسمية "GONGO" أي "منظمات غير حكومية تديرها الحكومة" [...]. هناك الكثير من المساعدات التي تمنحها هذه البلدان [المساعدة الدولية] إلى لبنان تذهب لتلك المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة لانها مساعدات سياسية وليست مساعدات مُوجَّهة للحكومة."[79]

"يذهب المال إلى الأمم المتحدة، لذا يجب علينا محاربة روح التقنية والأعمال الخيرية و"المنظمات التجارية ذات الواجهة الخيرية" أي (BONGO): ...يجب علينا أن نعمل كشركاء متساويين، وليست روح الاستعمار الجديد هي التي ستعلمنا ما ينبغي علينا فعله. نحن نقيم هنا ونعيش هنا وندرك الموقف تماماً أكثر من أي شخص آخر؛ نحن لدينا الإرادة للعمل مع الآخرين. لكن كشركاء، وليس كثقافة استعمار جديدة."[80]

وقع اختلاف بين المنظمات حول مسألة قبول الأموال الدولية المتدفقة نتيجة للأزمة السورية واللاجئين في لبنان. رفض البعض تغيير تركيزهم التنظيمي: "أنت تعلمين أن هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي غيرت خطة عملها بالكامل لاحتواء النزاع السوري حيث كانت الأموال تذهب لذلك الأمر، ونحن لا نريد القيام بذلك [...]. لذا نحن لن نركع للممولين في نهاية المطاف لأن المجتمع لدينا هو ما له الأولوية."[81] بينما خاض الأخرون مناقشات مكثفة حول الأزمة السورية وكيفية الاستجابة لها.[82]

"هي [لبعض المنظمات] وسيلة للبقاء، وبدأت في كتابة اقتراحات كانت بعنوان برامج الطوارئ. بهدف الحصول على بعض التمويلات. كانوا يقومون بالأعمال ولكن المهمة الأخرى التي ينبغي دوماً فعلها كان يتم المساومة فيها. وعلى مدار العامين لم نفعل مثل تلك الأمور لأننا نريد فعل شيء ذي مغزى ويمكن أن يكون مستداماً وليس مجرد تحويل تركيزنا لفترة قصيرة من الوقت. وعندما لا نمتلك المهارات اللازمة للقيام بهذه المهمة."[83]

ما الذي تريد قوله؟ "للشراكة إتجاهين".

الصورة: لوز سافيدرا/"شبكة التَعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)

الاقتباس أدناه هو ربما أكثر الاستجابات التي انتقدت الإلزامات المتوقعة والعوائق الناجمة عن تدفق الأموال ووصول الكثير من المنظمات الدولية، وهي عوامل أدت إلى تفاقم التصور بأن عمل الطوارئ قد أصبح عملاً تجارياً، وإلى ظهور انتهاكات متعلقة بذلك.

"ما رأيته أنه حتى عمل الطوارئ قد أصبح عملاً تجارياً. لا أعرف عدد المنظمات غير الحكومية الدولية، لقد تكاثرت بسرعة هائلة. في لبنان، تم تنفيذ مشاريع الطوارئ مباشرة. على الرغم من أنهم في الحقيقة لا يعرفون طبيعة المجتمع. فهم لا يعرفون البلد أو أي شيء على الإطلاق. إن لديهم ثقافة مختلفة. وليس لديهم أي خلفية عن الأمور هنا. هذا أولاً. ثانياً، تم استغلال أموال الطوارئ أيضاً. وقد أطلعتني الكثير من النساء، نساء مشردات، أنه تم استغلالهن من قبل أعضاء في المنظمات غير الحكومية الدولية. إنهم لا يتبعون قواعد السلوك. ولا يقومون بأي نوع من المساءلة [المحاورة: هذا موضوع حساس]، حسناً، يجب أن أقول أنه ليس حتى مع وكالات دولية. دولية، أتحدث عن كل وكالات الأمم المتحدة. [المحاورة: هل هذا موضوع سري؟] لا يكون سرياً عندما تتحدث مع المستفيدين. فهم يتحدثون كثيراً. وبصوت مسموع. أو يعطون أمثلة على شيء ما حدث معهم. و حالياً، مع وجود عجز واقتطاعات من صندوق أموال الطوارئ، قررت الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية العودة إلى بلادها. لقد توقفوا عن تقديم الخدمات. يذهب جزء كبير من أموال الطوارئ إلى إدارة المنظمات غير الحكومية الدولية. جزء كبير. هناك اختلاف كبير بين الأموال المخصصة لإدارة المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية. فغالباً ما تتواجد المنظمات غير الحكومية المحلية في المناطق الشعبية، على سبيل المثال. في حين أن الوكالات الدولية تذهب إلى المناطق الراقية. كما أن الرواتب مرتفعة في الوكالات الدولية. فهم يستخدمون سيارات الأجرة أو يستأجرون سيارة، بينما المنظمات غير الحكومية المحلية لا تفعل أيًا من ذلك [المحاورة: أتقصد من حيث التكاليف؟] بالطبع، هذا أولاً. [...] ثانياً، من حيث التوزيع. أعني أنه مهما كانت المساهمات عينية أو بتوزيع قسائم أو أياً كان، أو حتى باستخدام بطاقات ائتمانية، فالفساد مستشري بدرجة كبيرة جداً. فهم يبرمون صفقات مع الموردين، مما يقلل من المبلغ الذي سيذهب للمستفيدين، حيث يأخذون جزءاً من الأموال التي يجب أن تذهب مباشرة للمستفيدين [...]. عادةً، نرفع طلباتنا إلى المنظمات غير الحكومية، إذا كنا نعرفهم. ونخبرهم بما يحدث. لمواجهة الأمر واتخاذ الإجراء المناسب. بعضهم أخذ إجراءات. لكن البعض الآخر لا يستمعون لنا ولا يتخذون أي إجراء."[84]

5. الختام: تحدي السلطة التي ترتكز على الإلزام والتجزؤ

”ما الذي نطلب من هذه الدولة أن تقوم به؟ ما الذي نطلبه من المجتمع المدني اللبناني؟ إنه أيضاً سؤال أود أن أطرحه على المجتمع الدولي. ما الذي نتوقعه من المجتمع المدني اللبناني؟ هل تتوقعون منهم أن يكونوا شركاء معكم أو تشكيل فريق يجمعكما معاً؟ أم هل تتوقعون منهم أن يعملوا كموظفين؟ لأن الشراكة هي أمر ذي طرفين. قد تعرف الكثير حول إعداد البرامج، وقد تعرف الكثير حول التمويل والأشياء المتعلقة بالنظام. لكنك لا تعرف بقدرنا عن العمل في ميداننا. لذا عليهم أيضاً يصغون إلينا فيما يتعلق بما نحتاجه وكيفية تفكيرنا في إنجاز الأمور. يتعلق الأمر أيضاً بإجراء هذا النوع الحوار، أي عندما تقول ”هذه الفكرة يمكن أن تكون أفضل، لماذا لا تقوم بها؟“ بمعنى ما، أعتقد أنه إذا كنت ذكياً، أو كان هناك شخص ذكي، فمتى تعامل مع أشخاص آخرين، فهو يتعامل معهم على افتراض أنهم أذكياء أيضاً. لذا يتعلق الأمر بافتراض أن الأشخاص الذين تتحدث معهم، لن أقول أذكياء، ولكن لائقين. وعليك التعامل مع ذلك فحسب. وهذا سؤال أيضاً، ما الذي تتوقعه من المجتمع المدني اللبناني؟“[85]

ما يبرز من المقابلات التي أُجريت ضمن هذا البحث مع المنظمات الفلسطينية والسورية واللبنانية المحلية والوطنية، هو مدى الوعي والمعرفة المحلية بالمواضيع المترابطة للديناميات المعقدة في لبنان. ولا تعرف هذه المنظمات السياق المحلي فحسب، لكنها تستمد منه الثقة لانتقاد الدولة والاستجابة الدولية تجاه الأزمة.

المعرفة بالسياق المحلي - معرفة الجروح - هو أكثر من مجرد معلومة مفيدة لوضع البرامج. إنه أساس قدرة المنظمات المحلية والوطنية على التحمل وقدرتها على المقاومة والبناء والتعافي مع مرور الوقت. إن فكرة مجتمع يبني نفسه بنفسه هي في محل النقيض الصارخ للتجزؤ والإلزامات التي تفرضها الدولة أو الجهات الفاعلة الدولية. التعافي يتطلب عملاً جماعياً: الانفتاح على الجميع وتجاوز الديناميات الانقسامية وتجاوز الاحتياجات المادية الأساسية لتحقيق حالات سياسية واجتماعية: القدرة على التعامل بانفتاح والالتزام بمناقشة وفتح حوار صادق مع المجتمعات المتضررة، حوار يحفظ كرامتها، ونبذ العنف بجميع أشكاله.

تتشارك هذه المنظمات على نطاق واسع في منهج شامل مع طموح لتغيير هذا المجتمع والنظام الانقساميين. إن الاعتراف والتعلم من دروس التاريخ لفهم السياق والجوانب المجتمعية للموقف اللبناني يقع في صميم مفهومهم للعمل الإنساني. اقتباساً من كيركيغارد (بتصرف)، لتعيش المستقبل، تحتاج إلى فهم الماضي. من معرفة جراحهم، سيأتي الشفاء:

”بالنسبة لنا الأمر ليس كذلك - نحن لا نرى أنفسنا كمنظمة للعمل الإنساني. تستجيب للأزمات. نحن نرى أنفسنا كمنظمة مجتمع مدني سورية تعمل لصالح مستقبل سوريا. وعملنا لا يتعلق بالأزمة الحالية فحسب. وهذا شيء أساسي في تفكيرنا والطريقة التي نفكر بها للمستقبل وكيفية تخطيطنا للأمور. لذا فإن أحد أهدافنا الاستراتيجية هو بناء قدرات طاقم العمل لدينا. والمشاركة في إعادة بناء سوريا من الآن [...]. ونحن نقوم بدورنا الصغير بتدريب الأشخاص وبناء قدراتهم ووضعهم أمام بعض التحديات الصعبة. لا يمكننا أن ننتظر حتى نهاية الحرب، وهذا هو السبب في ضرورة توسعنا والحفاظ على هذا التوسع للوصول بقدر الإمكان إلى مجتمعات لم يتم الوصول إليها حتى الآن. وتدريب أكثر عدد ممكن من الأشخاص[...]. ويمكننا أن نشكل مكاناً نجتمع فيه ويستطيع الجميع المشاركة فيه.“[86]

تطالب هذه المنظمات بموقعها كوكلاء نشطين ويرفضون الخضوع للإلزام والتجزؤ. وبصفة خاصة، هم يتفاعلون هنا مع التقاعس الدولة اللبنانية بدايةً ومن ثم مع النهج الأمني اللاحق بشأن وصول اللاجئين السوريين (الذي يعكس الاستجابات السابقة للاجئين السوريين) ومع وصول ”ماكينات“ العمل الإنساني إلى لبنان وقت اندلاع الأزمة السورية، مصحوبةً ببرامجها المُوَحَّدة وصناديق تمويل حالات الطوارئ الخاصة بها، وهو ما حفّز المنافسة. ومن هذا المنطلق فهي تتحدى سلطة الدولة والجهات الفاعلة الدولية؛ وبطريقة مماثلة، بالتزامن مع فلسفتها الأساسية، فهي تهدف إلى تحقيق إقامة علاقات على قدم المساواة، وتجاوز المساعدات المادية وأنشطة الطوارئ قصيرة المدى واكتساب ثقة الشعب عند التعامل مع المجتمعات المتضررة.

”في البداية كانوا يأتون ويسألوننا ”أين سلال الطعام؟“ لكن أصبحوا يسألون ”متى ستأتون وتجلسون معنا؟“. لذا فإن ما بيننا وبينهم الآن هو علاقة مختلفة؛ مختلفة تماماً. حتى في مخيم ”فارس“، حيث نقوم بمشروع زراعة، كانوا يقولون دوماً ”أين الطعام ... أين سلال الطعام والحفاضات والحليب“؟ وهم الآن فخورون بأنفسهم ومعتزون بأنفسهم وكرامتهم. لأنهم يقومون بتلك المشاريع بأنفسهم ويستفيدون منها؟“[87]

”أعتقد أنهم يثقون بنا لأننا لم ندعي أننا قادمون لمنحهم الطعام أو المال ومن ثم رحلنا دون أن نعود، أو لتزويدهم بالمنازل أو تقديم وعود كاذبة. نحن فقط ذهبنا إلى هناك وعقدنا شراكات مع الأشخاص المهتمين بالعمل معنا، مثل المُنظمين والأشخاص الناشطين، فنحن لم نعد غرباء بعد الآن“.[88]

من منطلق المعرفة والفهم، تُطالب المنظمات بموضع لها: "علينا أن نعمل من أجل الفعّالية وليس لحب الظهور".[89]

تقول الفيلسوفة الفرنسية سيمون فايل: "الاهتمام هو أكثر أشكال الكرم ندرة ونقاء". تتحدى هذه المنظمات التجزؤ والإلزام كشكل من أشكال السلطة التي لا تستمع للغير؛ وتنبع ثقتها من معرفة السياق والمجتمعات وجراحها. وفي حالة متغيرة باستمرار، حيث خسرت العديد من المنظمات طاقم العمل "الذي هاجر إلى أوروبا بسبب اليأس"[90]، تنتصر قدرتهم على التحمل: "نحن نعرف أن الطريق طويل والقتال مرير [...]. ومع ذلك، لدينا مستقبل".[91]

ما الذي تريد قوله؟ "لدينا مستقبل".

الصورة: لوز سافيدرا/"شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)

الحواشي

1. "نحن اللواتي نشعر بجراحنا، جراحُنا هي التي ستشفينا" - مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
2. يُعدد الملحق 1 المنظمات التي تم إجراء مقابلات معها لهذا التقرير.
3. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
4. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
5. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.
6. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
7. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
8. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
9. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
10. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 8 أكتوبر 2015.
11. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
12. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.
13. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
14. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015.
15. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 و22 أكتوبر 2015.
16. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
17. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.
18. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 8 أكتوبر 2015.
19. كلمة "شاويش" هي مصطلح في العامية السورية يطلق الشخص المسؤول عن كل مستوطنة لاجئين.
20. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
21. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
22. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
23. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
24. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015.

25. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.

26. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.

27. Traboulsi, F. (2012) A History of Modern Lebanon. 2nd edition. London: Pluto Press (p.vii).

28. Ibrahim, S. (1988) Beirut, Beirut. London: Bloomsbury.

29. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 22 و24 و28 أكتوبر 2015.

30. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 6 و20 و21 و27 و28 أكتوبر 2015.

31. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.

32. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.

33. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.

34. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015.

35. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.

36. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.

37. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 8 أكتوبر 2015.

38. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.

39. In vivo code, اقتباس مباشر من مقابلة مشارك في بحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.

40. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.

41. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.

42. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.

43. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.

44. Lina Mounzer, social media at the peak stages of protest because of the waste management crisis, Beirut, July 2015.

45. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

46. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

47. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

48. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.

49. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

50. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015.
51. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.
52. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.
53. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.
54. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.
55. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.
56. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.
57. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
58. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و8 و24 و27 أكتوبر 2015
59. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و21 و22 و24 أكتوبر 2015.
60. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.
61. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
62. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.
63. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.
64. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 28 أكتوبر 2015.
65. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.
66. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.
67. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.
68. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و22 و24 أكتوبر 2015.
69. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 6 و8 و20 و22 و24 أكتوبر 2015.
70. مقابلات مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.
71. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
72. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و8 و21 و22 و24 و27 أكتوبر 2015.
73. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و8 و24 و27 أكتوبر 2015.
74. مقابلات مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.
75. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.

76. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.

77. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.

78. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 21 أكتوبر 2015.

79. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.

80. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.

81. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 8 أكتوبر 2015.

82. مقابلات مع مشاركين في البحث، بيروت، 5 و24 و27 أكتوبر 2015.

83. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

84. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015. أوضح من أُجريت معها المقابلة أنه تم الإبلاغ عن ادعاءات إساءة تجاه المشردات إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر.

85. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 22 أكتوبر 2015.

86. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015.

87. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 6 أكتوبر 2015.

88. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 20 أكتوبر 2015.

89. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 5 أكتوبر 2015.

90. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 27 أكتوبر 2015، شبيه لما قيل في مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 8 أكتوبر 2015.

91. مقابلة مع مشارك في البحث، بيروت، 24 أكتوبر 2015.

ملحق 1. المنظمات التي أجريت معها مقابلات

- مؤسسة "أبعاد" - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
- جمعية "النجدة الاجتماعية"
- "شبكة عكار للتنمية" (AND)
- مؤسسة "عامل"
- جمعية arcenciel ("قوس قزح")
- "جمعية التأهيل الإنساني ومكافحة الأمية" (ألفا)
- "بسمة وزيتونة"
- Bioforce ("بيوفورس")
- مركز الأجانب في "كاريتاس لبنان"
- "دليل مدني / دعم لبنان"
- "كفى عنف واستغلال"
- مركز "مَرسى" للصحة الجنسية
- "عيون سورية"

ملحق 2. الأسلوب المنهجي لتكييف لل"نظرية المؤسسة"

منهجية جمع العينات لاختيار المنظمات والأفراد لإجراء مقابلات

وحدة تحليل الأبحاث هي استجابات لحالات الطوارئ والكوارث التي تنفذها، كلياً أو جزئياً، المنظمات غير الحكومية الوطنية في لبنان.

أولاً، سيتم الحصول على البيانات من الأفراد العاملين داخل المنظمات غير الحكومية الوطنية المختارة للبحث. سيؤدي تحديد ملامح البلد قبل جمع البيانات إلى تمكين وضع الأمور في سياقها وتحديد الاستجابات للكوارث وحالات الطوارئ المحتملة لبدء إجراء المقابلات، إلا أن اختيار من أُجريت معهم المقابلات لاستجابات الطوارئ/الكوارث هو ما سيشكل المعايير الرئيسية لإدراجهم.

الأسلوب المنهجي لجمع البيانات وتحليلها

إستخدم جمع عينات بشكل هادف، أي بطريقة غير عشوائية، لاختيار البلدان والمنظمات والأفراد، على ثلاث مراحل:

شكل 1: مراحل البحث التي استخدم فيها نهج مختلط

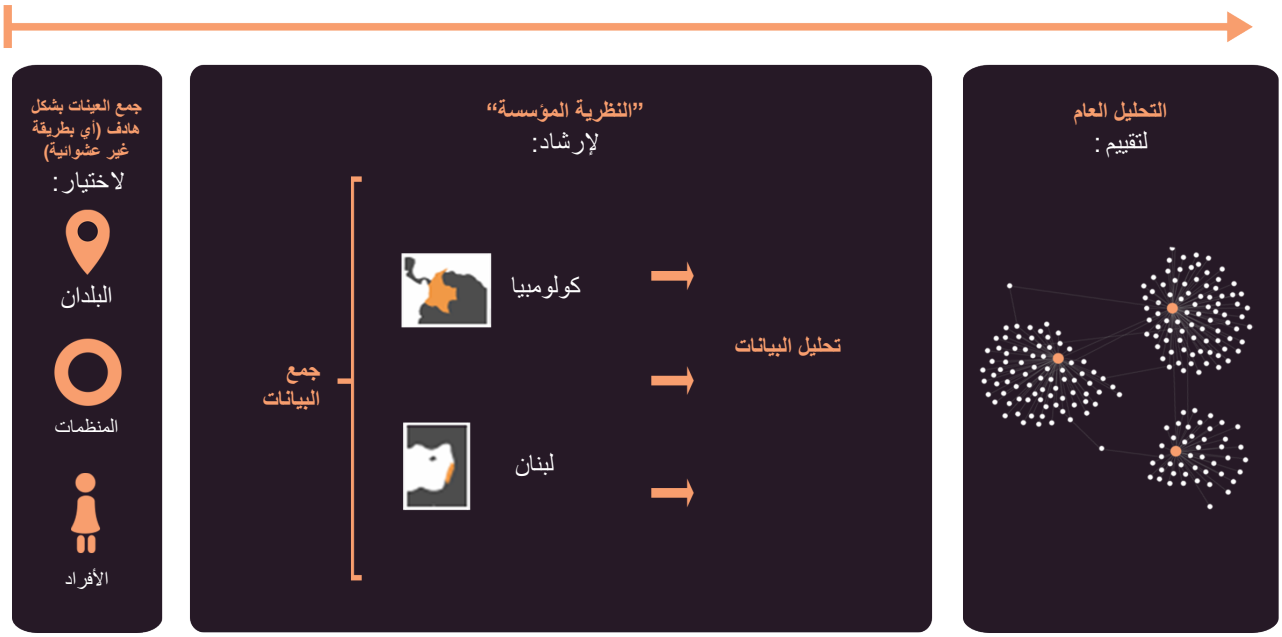

المرحلة 1: اختيار البلد

تم اختيار البلد على أساس (i) التقييدات الخاصة بالموارد، لا سيما الوقت والموارد البشرية وموارد الميزانية، وهو ما جعل تغطية أوسع على نطاق البلد برمته أمراً مستحيلاً؛ و(ii) ربما الأكثر أهمية هو فهم مدى صعوبة العثور على تجانس بين أكثر من 100 بلد والتي تتكرر فيها حالات الطوارئ والكوارث، حتى إذا وضعنا في الحسبان الدول غير الغربية فقط.

أستناداً إلى هذه المنطلقات، كانت معايير اختيار البلدان كما يلي:

1. درجة معينة من التمثيل الجغرافي مع عينة تشمل قارات ومناطق متنوعة، لاكتساب خبرات متنوعة على المستوى الوطني والمحلي من منظور نوعي؛
2. البلدان التي لديها ملف إنساني متباين وفعال يضم مخاطر متعددة، منها الكوارث الطبيعية وتلك التي يسبب بها الإنسان - بما في ذلك المواجهات المسلحة - والتشريد؛
3. البلدان حيث هناك دليلاً على وجود منصات ومنظمات وطنية نشطة؛
4. البلدان التي، لأسباب مختلفة منها عوائق اللغة، لم تحصل على نفس القدر من الاهتمام في البحوثات المتعلق بعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية في الاستجابة للكوارث والطوارئ.

المرحلة 2: اختيار المنظمة

تم جمع العينات المبدئي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية الوطنية عبر تحديد ملامح البلد المختار وإجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية:

1. يُجرى تحديد ملامح البلد لتحديد الأخطار والمخاطر الناجمة عن الكوارث والأزمات وتحسين استيعابها، وذلك بهدف فهم الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها، بما في ذلك تخطيط المنظمات الوطنية والمحلية وفقاً للبيانات المتوفرة؛
2. إجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية لتحديد العناصر الحرجة المتعلقة بالسياق المحلي من جانب، بدءاً من الوعي الثقافي إلى المشكلات المتعلقة باللغة والأمن وإمكانية الوصول إلى الأماكن حيث تتواجد المنظمات، ومن جانب آخر، المنظمات غير الحكومية الوطنية المحتمل دعوتها للمشاركة في البحث. معايير الاختيار التي تهدف بدرجة ما إلى تمثيل التنوع في الأوضاع داخل بلد البحث بما في ذلك الحجم (صغير/كبير)، والنطاق الجغرافي (وطني/محلي)، والتوجه/التركيب (المنظمات النسائية والمنظمات التي أسستها المجتمعات المتضررة بنفسها والأقليات)، بجانب درجة من الموضوعية من حيث الاهتمام الخاص المقترن بنوعية الاستجابة، بما في ذلك الحجم والنطاق، أو الاستجابة لاحتياجات معينة للفئات الأضعف.

جرى اختيار مجموعة من مصادر المعلومات الرئيسية من خلال جهات الاتصال و/أو المنظمات الأعضاء في "شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)، وشَمَل سكان محليين و/أو أشخاص من ذوي الخبرة في البلد المختار، بما في ذلك أفراد الشتات.

تم الاتصال بالمنظمات لمعرفة إمكانية اهتمامهم بالمشاركة في البحث، وقد كانت النتائج التي تم الحصول عليها متباينة. لذلك، تم تحديد المشاركة في البحث من قبل المنظمات التي قبلت الدعوة وتطوعت للمقابلة.

كانت "شبكة الممارسين" (CoP) في "شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) هي مصدر آخر للمنظمات المحتملة، بما في ذلك كلاً من "شبكة الممارسين في التقييم الإنساني" و"شبكة الممارسين في الاستجابة المدينية". وقد وفّرت هذه الجهات إتصالات أخرى.

أوصى أعضاء "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) بنوعين من المنظمات: شركاء سابقين أو حاليين منخرطين في الاستجابة الإنسانية؛ ومنظمات محلية ووطنية معروفة في البلد بسبب مسارها في مجال استجابة الطوارئ وما تمتلكه من وثائق تفويض ذائعة الصيت في بلد البحث ووجود أشخاص معينين يعملون في المنظمات المحلية/الوطنية المذكورة مع مسار فردي لهؤلاء الأشخاص في القطاع الإنساني. وقد يتضمن ذلك الأفراد ذوي مسار عمل متباين مع كل من المنظمات العالمية والوطنية. كان بعض أعضاء "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) داعمين بصفة خاصة للتوزيع على نطاق واسع لورقة معلومات بحث المنظمة غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك "لجنة طوارئ الكوارث" و"سفير" (Sphere) والمنظمات المضيفة في البلدان المختارة: جمعية "إنقاذ الطفل" في كولومبيا وفي لبنان.

المرحلة 3: إختيار الأفراد

بمجرد دعوة المنظمات الوطنية/المحلية للمشاركة في البحث وقبول الدعوة، يُخصص معظم الوقت لأفراد بعينهم المراد مقابلتهم. تمت دعوة المنظمات للمشاركة في مقابلات فردية أو جماعية. تقتصر المقابلات الجماعية على 3 أفراد كحد أقصى، نظراً لمتطلبات الخيارات المنهجية المنطوية على "النظرية المؤسسة" المُكيَّفة. في معظم الحالات، فضلت المنظمات إجراء مقابلات فردية، بينما فضل عدد قليل من المنظمات المقابلات الجماعية.

كان الاستثناء الوحيد لمعايير الإدراج والاختيار الفردي هذه هو عند الإشارة لأفراد بعينهم من داخل المنظمات المقترحة من قبل أعضاء "شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP) أو المنظمات التي ذكرها من أُجريت معهم المقابلات (من خلال التراكم) أو الشتات/خبراء البلد المعينين. في هذه الحالة، استهدفت معايير الإدراج أشخاص معينين. خلال الممارسة، كان هذا ممكناً في إطار توافر الأفراد للمقابلات المكثفة.

ملاءمة جمع البيانات وتحليلها لل "نظرية المؤسسة"
لم تُجرى مقابلات مكثفة مع المنظمات الوطنية/المحلية مع استبيان مسبق.

وكانت المقابلات - التي استمرت بين ساعة وساعتين وفقاً لمدى توافر الأفراد - منفتحة بدرجة كبيرة وتعتمد على الاستماع الفعال. وبدأت المقابلات بسؤال عام منفتح: "أخبرني عن الخبرات والدوافع والممارسات وراء مشاركة منظمتك في الاستجابة للكوارث والطوارئ". يبدأ عندها من أُجريت معهم المقابلات بالحديث وقد كان دور الباحث هو فقط العودة إلى نقاط معينة للتوضيح والبحث عن أمثلة لضمان فهم شروحات من أُجريت معهم المقابلات من وجهة نظرهم.

إستخدمت منهجية "النظرية المؤسسة" بعد ذلك لتحليل هذه المواد على ثلاث مراحل:

1. الترميز الأولي سطراً بسطر (MAXQDA)
2. الترميز المُرَكّز وأدوات المقارنة المكثفة (مقارنة بين الرموز، وبين الأحداث، وبين الرموز والبيانات المباشرة من النصوص)، لتحديد فئة رموز أساسية والمشكلات الرئيسية مثل التواتر والحدة وللمساعدة في تحديد أبعاد الرموز الأساسية المُختارة. في هذه المرحلة، أعطينا اهتماماً خاصاً للرموز in vivo، وهي الرموز المستخرجة من الكلمات المباشرة لمن أُجريت معهم المقابلات؛
3. تحليل الرموز الرئيسية حسب المجموعات (بما في ذلك رموزها الفرعية وأبعادها) والمقارنة الإضافية، لا سيما تلك الخاصة "بالحوادث" الرئيسية التي تم تحديديها (مثل "التعامل مع الأمن" أو "الابتعاد عن تجربة شخصية") لتحديد بنية الكتابة والإبلاغ وتدفقهما.

منشورات ذات صلة ل "شبكة التعلُّم الإيجابي للمساءلة والأداء" في مجال العمل الإنساني

"التعلم من التعرض: كيف شكلت عقود من الكوارث والمواجهات المسلحة المنظمات غير الحكومية الكولومبية"
(Learning from exposure: How decades of disaster and armed conflict have shaped Colombian NGOs)

www.alnap.org/national-ngos

"شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء" (ALNAP)
Overseas Development Institute
203 Blackfriars Road
London SE1 8NJ
United Kingdom

البريد الإلكتروني: alnap@alnap.org
@ALNAP

ALNAP